المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية ٢٠١٧
الملحق رقم ٤

E/2017/24-E/CN.3/2017/35

اللجنة الإحصائية

تقرير عن أعمال الدورة الثامنة والأربعين
(٧-١٠ آذار/مارس ٢٠١٧)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٧

الرجاء إعادة استعمال الورق

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات

الفصل		الصفحة
الأول –	المسائل التي تتطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي البت فيها أو التي يوجّه انتباهه إليها	٦
ألف –	مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده	٦
	أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	٦
باء –	مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده	٤١
	تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها	٤١
جيم –	المقررات التي يُوجه انتباه المجلس إليها	٤٧
	١٠١/٤٨ إطار المؤشرات العالمية للأهداف والغايات الإنمائية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	٤٧
	١٠٢/٤٨ الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	٥٠
	١٠٣/٤٨ خطة التحوُّل في مجال الإحصاءات الرسمية	٥٢
	١٠٤/٤٨تطوير الإحصاءات الإقليمية	٥٣
	١٠٥/٤٨ استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية	٥٤
	١٠٦/٤٨ ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي	٥٥
	١٠٧/٤٨ المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية	٥٦
	١٠٨/٤٨ تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية	٥٧
	١٠٩/٤٨ الإحصاءات الاجتماعية	٥٨
	١١٠/٤٨ إحصاءات المخدرات وتعاطيها	٦٠

١١١/٤٨ الحسابات القومية ٦١
١١٢/٤٨ المحاسبة البيئية والاقتصادية ٦٢
١١٣/٤٨ برنامج المقارنات الدولية ٦٣
١١٤/٤٨ سجلات الأعمال التجارية ٦٥
١١٥/٤٨ إحصاءات السياحة ٦٦
١١٦/٤٨ إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية ٦٧
١١٧/٤٨ المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات) ٦٧
الثاني - بنود للمناقشة واتخاذ القرار ٧٠
ألف - البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ..... ٧٠
باء - خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية ٧٢
جيم - تطوير الإحصاءات الإقليمية ٧٣
دال - استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية ٧٤
هاء - ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي ٧٥
واو - المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية ٧٥
زاي - تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية ٧٦
حاء - الإحصاءات الاجتماعية ٧٧
طاء - إحصاءات المخدرات وتعاطيها ٧٧
ياء - الحسابات القومية ٧٨
كاف - المحاسبة البيئية والاقتصادية ٧٩
لام - برنامج المقارنات الدولية ٧٩
ميم - سجلات الأعمال التجارية ٨٠
نون - إحصاءات السياحة ٨١
سين - إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية ٨١

الثالث – بنود للعلم ٨٣
ألف – الإحصاءات الديمغرافية ٨٣
باء – استقصاءات الأسر المعيشية ٨٣
جيم– الإحصاءات الصحية ٨٤
دال – إحصاءات التعليم ٨٤
هاء – إحصاءات الأسعار ٨٤
واو – الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل ٨٥
زاي – الإحصاءات المالية ٨٥
حاء – إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية ٨٥
طاء – الإحصاءات الزراعية والريفية ٨٦
ياء – تنسيق البرامج الإحصائية ٨٦
كاف – بناء القدرات الإحصائية ٨٦
لام – المعايير المفتوحة المشتركة لتبادل البيانات والبيانات الوصفية وتقاسمها ٨٧
ميم – متابعة مقررات الجمعية العامة ‘والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات . . ٨٧
الرابع – المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات) ٨٨
الخامس – جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها ٨٩
السادس – تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين ٩٠
السابع – تنظيم الدورة ٩١
ألف – افتتاح الدورة ومدتها ٩١
باء – الحضور ٩١
جيم – انتخاب أعضاء المكتب ٩١
دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال ٩٢
هاء – الوثائق ٩٢

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب اتخاذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو توجيه انتباهه إليها

ألف - مشروع قرار يقترح على المجلس اعتماده

١ - توصي اللجنة الإحصائية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع القرار التالي:

أعمال اللجنة الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الذي اعتمدت الجمعية العامة بموجبه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

وإذ يعيد أيضاً تأكيد التعهد بألا يخلف الركب أحدا وراءه في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي خطة محورها الإنسان، وعالمية، وتحوّلية، وأن أهداف التنمية المستدامة وغاياتها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة — الاقتصادي والاجتماعي والبيئي— وأنها خطة عمل من أجل الناس، وكوكب الأرض، والرخاء، خطة تسعى أيضا من أجل تعزيز السلام العالمي في جو من الحرية أفسح، تنفذها جميع البلدان والجهات المعنية، بالعمل في إطار شراكة قائمة على التعاون، وإذ يعيد كذلك تأكيد جميع المبادئ المعترف بها في الخطة، وأن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجه العالم، وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ يشير إلى أن الجمعية العامة، في قرارها ١/٧٠، قررت أن تتابَع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها وتُستَعرض، باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي وضعها فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة، في القرار نفسه، وافقت على أن متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة سيسترشدان بتقرير مرحلي سنوي عن أهداف التنمية

المستدامة يعده الأمين العام بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، استناداً إلى إطار المؤشرات العالمية، على النحو الذي وافقت عليه اللجنة الإحصائية،

وإذ يشدد على الحاجة إلى بيانات مفصلة عالية الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة تساعد في قياس التقدم المحرز، وتكفل تحقيق استفادة شاملة لا يستثنى منها أحد،

وإذ يعيد تأكيد ضرورة تعزيز نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية في البلدان النامية،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١ المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، والذي أكدت فيه الجمعية العامة أن فعالية القيم والمبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإحصائي تتوقف على مدى تجسيدها في الأطر القانونية والمؤسسية واحترامها على جميع المستويات السياسية، ومن جانب كافة الأطراف المعنية في النظم الإحصائية الوطنية،

وإذ يشير أيضا إلى قراره ٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، الذي أهاب فيه بمنظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة، واللجان الإقليمية، والوكالات الدولية، أن تدعم الجهود الوطنية المبذولة في بناء وتعزيز القدرات الإحصائية الوطنية، وبخاصة في البلدان النامية، ودعا جميع الوكالات الدولية إلى تحسين درجة التغطية والشفافية والإبلاغ في ما يتعلق بجميع المؤشرات، بطرق منها تجنب استقاء بيانات من مصادر أخرى إلا إذا توافرت بيانات قطرية محددة تعزز موثوقية هذه البيانات المستقاة، وبعد إجراء مشاورات مع البلدان المعنية، وباتباع منهجيات تتسم بالشفافية،

وإذ يعيد تأكيد قرار الجمعية العامة ٦٩/٣١٣ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ الذي أيدت الجمعية العامة بموجبه خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي أشارت فيها الدول الأعضاء إلى أنها سوف تسعى إلى زيادة توافر بيانات عالية الجودة، وحسنة التوقيت، وموثوق بها، ومصنفة حسب نوع الجنس، والفئة العمرية، والانتماء الجغرافي، ومستوى الدخل، والانتماء العرقي والإثني، والحالة من حيث الهجرة، والإعاقة، وغير ذلك من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية،

وإذ يشير إلى أن الدول الأعضاء أشارت في نفس القرار إلى أنها ستزيد الدعم المقدم لبناء قدرات البلدان النامية لذلك الغرض، بما في ذلك أقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وستعمل من أجل حفز التعاون الدولي، بوسائل تشمل تقديم الدعم التقني والمالي، بهدف زيادة تعزيز قدرة الهيئات والمكاتب الإحصائية الوطنية،

١ - يعتمد إطار المؤشرات العالمية من أجل أهداف وغايات التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(١)]، الذي وضعه فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بصيغته الواردة في مرفق هذا القرار، وكما وافقت عليه اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين المعقودة في آذار/مارس ٢٠١٧، باعتباره أداة طوعية قطرية تشمل مجموعة أولية من المؤشرات تُنقح سنويا وتخضع لمراجعة شاملة من جانب اللجنة في دورتها الحادية والخمسين، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٠، وفي دورتها السادسة والخمسين، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٥، على أن يُكمّل بمؤشرات على الصعيدين الإقليمي والوطني، تضعها الدول الأعضاء؛

٢ - يطلب إلى اللجنة الإحصائية تنسيق الأعمال الفنية والتقنية المتعلقة بوضع معايير إحصائية دولية وأساليب ومبادئ توجيهية، عند الاقتضاء، من أجل تنفيذ إطار المؤشرات العالمية تنفيذا تاماً بغية متابعة أهداف وغايات التنمية المستدامة واستعراضها؛

٣ - يطلب أيضا إلى اللجنة الإحصائية، من خلال فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، مواصلة تنقيح وتحسين إطار المؤشرات العالمية من أجل معالجة مجالات تغطيته، ومواءمته مع الأهداف، وتعريف المصطلحات، وتطوير بيانات وصفية، ولتيسير تنفيذه، بوسائل منها الاستعراض الدوري للمنهجيات والبيانات الجديدة حالما تصبح متاحة؛

٤ - يطلب إلى الأمين العام مواصلة تعهد قاعدة بيانات المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، للاسترشاد بها لدى إعداد التقرير المرحلي السنوي المتعلق بالأهداف، ولكفالة الشفافية في مجال البيانات والإحصاءات والبيانات الوصفية المعروضة بشأن البلدان والمستخدمة لأغراض المجاميع الإقليمية والعالمية؛

٥ - يطلب أيضا إلى الأمين العام مواصلة تيسير التعاون بين النظم الإحصائية الوطنية والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة من أجل تعزيز قنوات الإبلاغ عن البيانات، وكفالة تنسيق البيانات والإحصاءات واتساقها لأغراض المؤشرات المستخدمة، لمتابعة أهداف وغايات التنمية المستدامة واستعراضها، في حدود الموارد المتاحة؛

٦ - يؤكد أن الإحصاءات والبيانات الرسمية المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية تشكل الأساس اللازم لإطار المؤشرات العالمية، ويوصي بأن تَستكشف النظم الإحصائية الوطنية سبل إدماج مصادر جديدة للبيانات في نظمها لتلبية احتياجات خطة

(١) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى بيانات جديدة، حسب الاقتضاء، ويؤكد أيضا دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها المنسق للنظام الإحصائي الوطني؛

٧ - يحث المنظمات الدولية على الاستناد، في الاستعراض العالمي، إلى البيانات المستمدة من النظم الإحصائية الوطنية، وإذا لم تتوافر بيانات قطرية محددة لوضع تقديرات موثوقة، التشاور مع البلدان المعنية بشأن إعداد واعتماد تقديرات نموذجية قبل النشر، ويحث على تعزيز الاتصال والتنسيق فيما بين المنظمات الدولية من أجل تجنب ازدواجية التقارير، وكفالة اتساق البيانات، والحد من أعباء البلدان في مجال الاستجابة، ويحث المنظمات الدولية على تقديم المنهجيات التي تتبعها لمواءمة البيانات القطرية، وذلك لأغراض المقارنة على الصعيد الدولي، وإعداد تقديرات بواسطة آليات شفافة؛

٨ - يؤكد وجوب أن تُنفذ أنشطة النظام الإحصائي العالمي جميعها بالتقيد التام بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٦ /٦؛

٩ - يرحب بخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، التي أُطلقت في منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات، الذي عقد في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧، وأقرتها اللجنة الإحصائية في دورتها الثامنة والأربعين، والتي توفر إطارا لمناقشة عملية بناء القدرات الإحصائية المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها؛

١٠ - يؤكد الحاجة إلى أن تتولى اللجنة الإحصائية إثراء المناقشات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المتعلق بالثغرات الإحصائية واحتياجات بناء القدرات فيما يتصل بأهداف التنمية المستدامة؛

١١ - يحث البلدان، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والوكالات المتخصصة، والأمانة العامة، بما في ذلك اللجان الإقليمية ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات الدولية، ووكالات التمويل الثنائية والإقليمية، على تكثيف دعمها المقدم من أجل تعزيز جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية، بما في ذلك بناء القدرات الذي يعزز التنسيق فيما بين المكاتب الإحصائية الوطنية، حسب الاقتضاء، وفي حدود ولاياتها، بطريقة منسقة تسلّم بالأولويات الوطنية، وتبرز الملكية الوطنية لعملية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وذلك في البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، باستخدام جميع الوسائل المتاحة للدعم؛

١٢ - يوصي بأن تعتمد الجمعية العامة هذا القرار.

المرفق

إطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

ينبغي أن تصنف مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، عند الاقتضاء، حسب الدخل، ونوع الجنس، والسن، والعرق، والأصل الإثني، والحالة المتعلقة بالهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، أو أي خصائص أخرى، وفقا للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٦١).

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ١ – القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	
١-١ القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام ٢٠٣٠، وهو يُقاس حاليا بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من ١،٢٥ دولار في اليوم	١-١-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي، بحسب الجنس، والعمر، والوضع الوظيفي، والموقع الجغرافي (حضري/ريفي)
١-٢ تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية بمقدار النصف على الأقل، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٢-١نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر ١-٢-٢ نسبة الرجال والنساء والأطفال من جميع الأعمار الذين يعانون الفقر بجميع أبعاده وفقاً للتعاريف الوطنية
١-٣ تنفيذ نظم ملائمة للحماية الاجتماعية وتدابير للجميع ووضع حدود دنيا لها، وبحلول عام ٢٠٣٠، تحقيق تغطية واسعة للفقراء والضعفاء	١-٣-١ نسبة السكان الذين تشملهم حدود دنيا/نظم للحماية الاجتماعية، بحسب الجنس، وبحسب الفئات السكانية، كالأطفال، والعاطلين عن العمل، والمسنين، والأشخاص ذوي الإعاقة، والحوامل، والأطفال حديثي الولادة، وضحايا إصابات العمل، والفقراء، والضعفاء
١-٤ كفالة تمتع جميع الرجال والنساء، ولا سيما الفقراء والضعفاء منهم، بنفس الحقوق في الحصول على الموارد الاقتصادية، وكذلك حصولهم على الخدمات الأساسية، وعلى حق امتلاك الأراضي والتصرّف فيها وغير ذلك من الحقوق المتعلّقة بأشكال الملكية الأخرى، وبالميراث، وبالحصول على الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا الجديدة الملائمة، والخدمات المالية، بما في ذلك التمويل المتناهي الصغر، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٤-١ نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية ١-٤-٢ نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض، ولديهم مستندات معترف بها قانوناً، ويعتبرون حقوقهم في الأرض مضمونة، بحسب الجنس ونوع الحيازة

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١-٥ بناء قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود، والحد من تعرضهم وتأثّرهم بالظواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بحلول عام ٢٠٣٠	١-٥-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص
	١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية التي تعزى مباشرة إلى الكوارث مقابل الناتج المحلي الإجمالي العالمي
	١-٥-٣ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠
	١-٥-٤ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
١-أ كفالة حشد موارد كبيرة من مصادر متنوعة، بوسائل منها التعاون الإنمائي المعزّز، من أجل تزويد البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، بما يكفيها من الوسائل التي يمكن التنبؤ بها من أجل تنفيذ برامج وسياسات ترمي إلى القضاء على الفقر بجميع أبعاده	١-أ-١نسبة الموارد المولدة محلياً التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر
	١-أ-٢نسبة مجموع الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية)
	١-أ-٣ المجموع الإجمالي للمنح والتدفقات الوافدة التي لا تستتبع اقتراض ديون، والتي تخصَّص مباشرة لبرامج الحد من الفقر محسوباً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
١- ب وضع أطر سياساتية سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، استناداً إلى استراتيجيات إنمائية مراعية لمصالح الفقراء ومراعية للمنظور الجنساني، من أجل تسريع وتيرة الاستثمار في الإجراءات الرامية إلى القضاء على الفقر	١-ب-١نسبة الإنفاق الحكومي الرأسمالي والمتكرر المخصص للقطاعات التي تفيد المرأة والفقراء والفئات الضعيفة على نحو غير متناسب
الهدف ٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة	
٢-١ القضاء على الجوع وكفالة حصول الجميع، ولا سيما الفقراء والفئات الضعيفة، بمن فيهم الرضع، على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذّي طوال العام، بحلول عام ٢٠٣٠	٢-١-١ معدل انتشار نقص التغذية
	٢-١-٢ معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استنادا إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٢-٢ إنهاء جميع أشكال سوء التغذية، بحلول عام ٢٠٣٠، بما في ذلك تحقيق الأهداف المتّفق عليها دولياً بشأن توقف النمو والهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة، ومعالجة الاحتياجات التغذوية للمراهقات والحوامل والمراضع وكبار السن، بحلول عام ٢٠٢٥	٢-٢-١معدل انتشار توقّف النمو (الطول بالنسبة للعمر <-٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة ٢-٢-٢ معدل انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول >+٢ أو <-٢ نقطة من الانحراف المعياري عن متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)
٢-٣مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولا سيما النساء وأفراد الشعوب الأصلية والمزارعون الأسريون والرعاة والصيادون، بوسائل تشمل كفالة المساواة في حصولهم على الأراضي وعلى موارد الإنتاج الأخرى، والمدخلات، والمعارف، والخدمات المالية، وإمكانية وصولهم إلى الأسواق، وحصولهم على الفرص، لتحقيق قيمة مضافة، وحصولهم على فرص عمل غير زراعية، بحلول عام ٢٠٣٠	٢-٣-١ حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعوية/الحرجية ٢-٣-٢ متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس والوضع من حيث الانتماء إلى الشعوب الأصلية
٢-٤ كفالة وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل، وتساعد على الحفاظ على النظم الإيكولوجية، وتعزز القدرة على التكيف مع تغير المناخ وعلى مواجهة أحوال الطقس الشديدة وحالات الجفاف والفيضانات وغيرها من الكوارث، وتحسِّن تدريجيا نوعية الأراضي والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠	٢-٤-١نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة
٢-٥ الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات المدجنة والأليفة وما يتصل بها من الأنواع البرية، بوسائل تشمل بنوك البذور والنباتات المتنوّعة التي تدار إدارة سليمة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكفالة الوصول إليها، وتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية وما يتّصل بها من معارف تقليدية بعدل وإنصاف على النحو المتفق عليه دولياً، بحلول عام ٢٠٢٠	٢-٥-١ عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المودعة في مرافق للحفظ على المدى المتوسط أو الطويل ٢-٥-٢ نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٢-أ زيادة الاستثمار، بطرق تشمل التعاون الدولي المعزّز، في الهياكل الأساسية الريفية، وفي البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد الزراعي، وفي تطوير التكنولوجيا وبنوك الجينات الحيوانية والنباتية من أجل تعزيز القدرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً	٢-أ-١ مؤشر التوجه في المجال الزراعي للنفقات الحكومية ٢-أ-٢ مجموع التدفقات الرسمية (المساعدة الإنمائية الرسمية مضافا إليها تدفقات رسمية أخرى) إلى القطاع الزراعي
٢-ب منع القيود المفروضة على التجارة وتصحيح التشوهات في الأسواق الزراعية العالمية، بطرق تشمل الإلغاء الموازي لجميع أشكال إعانات الصادرات الزراعية، وجميع تدابير التصدير ذات الأثر المماثل، وفقا لتكليف جولة الدوحة الإنمائية	٢-ب-١إعانات الصادرات الزراعية
٢-ج اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية ومشتقاتها، وتيسير الحصول على المعلومات عن الأسواق في الوقت المناسب، بما في ذلك عن الاحتياطيات من الأغذية، وذلك للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها	٢-ج-١مؤشر مفارقات أسعار الأغذية
الهدف ٣- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	
٣-١خفض النسبة العالمية للوفيات النفاسية إلى أقل من ٧٠ حالة لكل ٠٠٠ ١٠٠ من المواليد الأحياء	٣,١,١ نسبة الوفيات النفاسية ٣,١,٢ نسبة الولادات التي يشرف عليها أخصائيون صحّيون مَهَرة
٣-٢ إنهاء وفيات المواليد والأطفال دون سن الخامسة التي يمكن تفاديها، بحلول عام ٢٠٣٠، بسعي جميع البلدان إلى بلوغ هدف خفض وفيات المواليد على الأقل إلى ١٢ حالة وفاة في كل ٠٠٠ ١ مولود حي، وخفض وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى ٢٥ حالة وفاة على الأقل في كل ٠٠٠ ١ مولود حي	٣-٢-١معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ٣-٢-٢ معدل وفيات المواليد
٣-٣ القضاء على أوبئة الإيدز والسل والملاريا والأمراض المدارية المهملة، ومكافحة الالتهاب الكبدي الوبائي، والأمراض المنقولة بالمياه، والأمراض المعدية الأخرى بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٣-١ عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لكل ٠٠٠ ١ شخص غير مصاب من السكان بحسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية من السكان

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	٣-٣-٢ معدل انتشار داء السل لكل ٠٠٠ ١٠٠ شخص
	٣-٣-٣ عدد حالات الإصابة بالملاريا لكل ٠٠٠ ١ شخص
	٣-٣-٤ عدد الإصابات بأمراض التهاب الكبد الوبائي باء لكل ٠٠٠ ١٠٠ من السكان
	٣-٣-٥ عدد الأشخاص الذين يستلزمون تدخلات لمكافحة الأمراض المدارية المهملة
٣-٤ خفض الوفيات المبكرة الناجمة عن الأمراض غير المعدية بمقدار الثلث بتوفير الوقاية والعلاج وتعزيز الصحة والسلامة العقلية، بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٤-١ معدل الوفيات الناجمة عن أمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان وداء السكري والأمراض التنفسية المزمنة
	٣-٤-٢ معدل وفيات الانتحار
٣-٥ تعزيز الوقاية من إساءة استعمال المواد المخدرة، بما في ذلك تعاطي المخدرات وتناول الكحول على نحو يضر بالصحة، وعلاج ذلك	٣-٥-١ نطاق تغطية التدخلات العلاجية (الخدمات الدوائية والنفسانية وخدمات إعادة التأهيل والرعاية اللاحقة) لمعالجة الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المواد المخدرة
	٣-٥-٢ الاستعمال الضار للكحول، محدداً وفقاً للظروف الوطنية في إطار استهلاك الفرد الواحد من الكحول (سن ١٥ سنة فأكثر) في سنة تقويمية، باللترات من الكحول الصافي
٣-٦ خفض عدد الوفيات والإصابات الناجمة عن حوادث المرور على الصعيد العالمي إلى النصف بحلول عام ٢٠٢٠	٣-٦-١ معدلات الوفيات الناجمة عن الإصابات جراء حوادث المرور على الطرق
٣-٧ ضمان حصول الجميع على خدمات رعاية الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك خدمات ومعلومات تنظيم الأسرة والتثقيف بشأنها، وإدماج الصحة الإنجابية في الاستراتيجيات والبرامج الوطنية، بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٧-١ نسبة النساء اللاتي في سن الإنجاب (١٥-٤٩ سنة) واللاتي لُبّيت حاجتُهن إلى تنظيم الأسرة بطرق حديثة
	٣-٧-٢ معدل الولادات لدى المراهقات (١٠-١٤ سنة؛ و ١٥-١٩ سنة) لكل ٠٠٠ ١ امرأة في تلك الفئة العمرية
٣-٨ تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بما في ذلك الحماية من المخاطر المالية وإمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية الجيدة، وإمكانية حصول الجميع على الأدوية واللقاحات الأساسية المأمونة والجيّدة والفعالة والميسورة التكلفة	٣-٨-١ تغطية توافر الخدمات الصحية الأساسية (المعرَّفة باعتبارها متوسط التغطية التي توفر الخدمات الأساسية المستندة إلى الإجراءات الكاشفة التي تشمل الصحة الإنجابية، وصحة الأمهات، والمواليد الجدد، والأطفال، والأمراض المعدية، والأمراض غير المعدية، والقدرة على

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	توفير الخدمات، وإمكانية الوصول إليها لدى السكان عموماً والأشد حرماناً خصوصاً)
	٣-٨-٢نسبة السكان الذين تصرف أسرهم المعيشية نفقات كبيرة على الصحة محسوبة كحصة من مجموع إنفاق الأسر المعيشية أو دخلها
٣-٩ الحد بقدر كبير من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرّض للمواد الكيميائية الخطرة، وتلوّث الهواء والماء والتربة، بحلول عام ٢٠٣٠	٣-٩-١معدل الوفيات المنسوبة إلى الأسر المعيشية وتلوث الهواء المحيط
	٣-٩-٢معدل الوفيات المنسوب إلى المياه غير المأمونة، وخدمات الصرف الصحي غير المأمونة والافتقار إلى المرافق الصحية (التعرض لخدمات غير مأمونة في توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)
	٣-٩-٣معدل الوفيات المنسوب إلى التسمم غير المتعمد
٣-أ تعزيز تنفيذ اتفاقية منظمة الصحة العالمية الإطارية بشأن مكافحة التبغ في جميع البلدان، حسب الاقتضاء	٣-أ-١معدل الانتشار الموحد السن لاستعمال التبغ حالياً لدى الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ١٥ سنة فأكثر
٣-ب دعم البحث والتطوير في مجال اللقاحات والأدوية للأمراض المعدية وغير المعدية التي تتعرض لها البلدان النامية في المقام الأول، وتوفير إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات الأساسية بأسعار معقولة، وفقاً لإعلان الدوحة بشأن الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية وبالصحة العامة، الذي يؤكد حق البلدان النامية في الاستفادة بالكامل من الأحكام الواردة في الاتفاق بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بأوجه المرونة اللازمة لحماية الصحة العامة، ولا سيما العمل من أجل إمكانية حصول الجميع على الأدوية	٣-ب-١نسبة السكان المستهدفين المستفيدين من جميع اللقاحات المشمولة بالبرنامج الوطني لبلدهم
	٣-ب-٢مجموع صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى القطاعات الصحية الأساسية والبحوث الطبية
	٣-ب-٣نسبة المرافق الصحية المتاحة فيها مجموعة أساسية من الأدوية الضرورية التي تفي بالغرض بكلفة ميسورة على الدوام
٣-ج تحقيق زيادة كبيرة في تمويل قطاع الصحة، وتوظيف قوى عاملة في هذا القطاع وتطويرها وتدريبها واستبقائها في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية،	٣-ج-١معدل كثافة الأخصائيين الصحيين وتوزيعهم

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٣-د تعزيز قدرات جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، في مجال الإنذار المبكر والحد من المخاطر وإدارة المخاطر الصحية الوطنية والعالمية	٣-د-١القدرة على تنفيذ اللوائح الصحية الدولية والجاهزية لمواجهة حالات الطوارئ الصحية
الهدف ٤ ضمان أن تتاح للجميع سبل متكافئة للحصول على التعليم الجيد وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	
٤-١ ضمان أن يتمتّع جميع الفتيات والفتيان بتعليم ابتدائي وثانوي مجاني ومنصف وجيّد يؤدي إلى تحقيق نتائج تعليمية ملائمة وفعالة بحلول عام ٢٠٣٠	٤-١-١ نسبة الأطفال والشباب: (أ) في الصف الثاني/الثالث؛و(ب) في نهاية المرحلة الابتدائية؛و (ج) في نهاية المرحلة الأولى من التعليم الثانوي، الذين يحققون على الأقل الحد الأدنى من مستوى الكفاءة في '١' القراءة، و'٢' الرياضيات، بحسب الجنس
٤-٢كفالة أن تتاح لجميع الفتيات والفتيان، بحلول عام ٢٠٣٠، فرص الحصول على نوعية جيدة من النماء والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الابتدائي حتى يكونوا جاهزين للتعليم الابتدائي	٤-٢-١نسبة الأطفال دون الخامسة الذين هم ماضون على المسار الصحيح من حيث النمو في مجالات الصحة، والتعلم، والرفاه النفسي والاجتماعي، بحسب الجنس
	٤-٢-٢معدل المشاركة في التعلُّم المنظَّم (قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالتعليم الابتدائي)، بحسب الجنس
٤-٣ كفالة تكافؤ فرص جميع النساء والرجال في الحصول على التعليم التقني والمهني والتعليم العالي الجيّد والميسور التكلفة، بما في ذلك التعليم الجامعي، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٣-١معدل مشاركة الشباب والكبار في التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب الجنس
٤-٤تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوافر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة ولمباشرة الأعمال الحرة، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٤-١نسبة الشباب والبالغين الذين تتوافر لديهم مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحسب نوع المهارة
٤-٥القضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم، وكفالة تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بما في ذلك للأشخاص ذوي الإعاقة، وأفراد الشعوب الأصلية، والأطفال الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٥-١مؤشرات التكافؤ (أنثى/ذكر، وريفي/حضري، وأدنى/أعلى خمس السكان ثراء، وفئات أخرى مثل ذوي الإعاقة وأفراد الشعوب الأصلية، والمتضررين من التراعات، متى توافرت البيانات عن ذلك) لجميع مؤشرات التعليم المندرجة في هذه القائمة، التي يمكن تصنيفها

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٤-٦ كفالة أن يلمّ جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساء على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٦-١ نسبة السكان في فئة عمرية معينة الذين يحققون على الأقل مستوى ثابتا من الكفاءة في المهارات الوظيفية المتصلة بما يلي: (أ) الأمية و (ب) الحساب، بحسب الجنس
٤-٧ كفالة أن يكتسب جميع المتعلّمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتّباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، والترويج لثقافة السلام ونبذ العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-٧-١ مدى تعميم '١' تعليم المواطنة العالمية و '٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، وذلك على جميع الصعد في: (أ) السياسات التعليمية على الصعيد الوطني؛و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين، و(د) تقييم الطلاب
٤- أ بناء مرافق تعليمية تراعي الأطفال، وذوي الإعاقة، والفروق بين الجنسين، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة ومأمونة وخالية من العنف وشاملة للجميع	٤-أ-١ نسبة المدارس التي تحصل على: (أ) الطاقة الكهربائية؛(ب) شبكة الإنترنت لأغراض تعليمية؛(ج) أجهزة حاسوبية لأغراض التعليم؛(د) بنى تحتية ومواد ملائمة لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة؛(هـ) مياه الشرب الأساسية؛(و) مرافق صحية أساسية غير مختلطة؛ (ز) مرافق أساسية لغسل الأيدي (وفق التعاريف الواردة في مؤشر توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع)
٤-ب التوسع بصورة ملحوظة على الصعيد العالمي في عدد المنح المدرسية المتاحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان الأفريقية، للالتحاق بالتعليم العالي، بما في ذلك التدريب المهني وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبرامج التقنية والهندسية والعلمية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية الأخرى، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-ب-١ حجم تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لتقديم المنح الدراسية، بحسب القطاع ونوع الدراسة
٤-ج تحقيق زيادة كبيرة في عدد المعلمين المؤهلين، بوسائل منها التعاون الدولي لتدريب المعلمين في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نموًّا والدول الجزرية الصغيرة النامية، بحلول عام ٢٠٣٠	٤-ج-١ نسبة المعلمين في (أ) مرحلة ما قبل التعليم الابتدائي؛و(ب) التعليم الابتدائي؛و(ج) التعليم الإعدادي؛و(د) التعليم الثانوي، الذين حصلوا على الأقل على الحد الأدنى من التدريب المنظَّم للمعلمين

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	(كالتدريب التربوي)، قبل الخدمة أو في أثناء الخدمة، اللازم للتدريس على المستوى المناسب في بلد معين
الهدف ٥ تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	
٥-١ القضاء على جميع أشكال التمييز ضد جميع النساء والفتيات في كل مكان	٥-١-١ ما إذا كان ثمة أطر قانونية قائمة، أم لا، من أجل تعزيز وإنفاذ ورصد المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس
٥-٢ القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي وغير ذلك من أنواع الاستغلال	٥-٢-١ نسبة النساء المعاشرات والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق، اللاتي تعرضن لعنف بدني أو جنسي أو نفسي من عشير حالي أو سابق، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، مصنفة بحسب شكل العنف والعمر
	٥-٢-٢ نسبة النساء والفتيات في الخامسة عشرة وما فوق اللاتي تعرضن لعنف جنسي من أشخاص غير العشير، خلال الاثني عشر شهراً السابقة، بحسب العمر ومكان حدوث العنف
٥-٣ القضاء على جميع الممارسات الضارة، من قبيل زواج الأطفال، والزواج المبكر، والزواج القسري، وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث	٥-٣-١ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة
	٥-٣-٢ نسبة الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ٤٩ عاماً، واللاتي خضعن لعملية تشويه/بتر الأعضاء التناسلية، بحسب العمر
٥-٤ الاعتراف بأعمال الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر وتقديرها، بتوفير الخدمات العامة والهياكل الأساسية، ووضع سياسات للحماية الاجتماعية، وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسبا على الصعيد الوطني	٥-٤-١ نسبة الوقت المخصص للأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، بحسب الجنس والعمر والمكان
٥-٥ كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة وفرصها المتساوية مع الرجل في شغل المناصب القيادية على جميع	٥-٥-١ نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في (أ) البرلمانات الوطنية، و (ب) الحكومات المحلية

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
مستويات صنع القرار في الحياة السياسية والاقتصادية والعامة	٥-٥-٢ نسبة النساء في المناصب الإدارية
٥-٦ كفالة حصول الجميع على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية وعلى الحقوق الإنجابية، على النحو المتفق عليه وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومنهاج عمل بيجين والوثائق الختامية لمؤتمرات استعراضهما	٥-٦-١ نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ سنة و ٤٩ سنة واللاتي يتخذن بأنفسهن قرارات مستنيرة بشأن العلاقات الجنسية، واستخدام وسائل منع الحمل، والرعاية المتعلقة بالصحة الإنجابية ٥-٦-٢ عدد البلدان التي لديها قوانين وأنظمة تكفل حصول النساء والرجال الذين في سن ١٥ سنة فأكثر على خدمات الرعاية والمعلومات والتثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية على نحو كامل وعلى قدم المساواة
٥-أ إجراء إصلاحات لمنح المرأة حقوقا متساوية في الموارد الاقتصادية، وكذلك إمكانية حصولها على حق الملكية والسيطرة على الأرض وغيرها من الممتلكات، وعلى الخدمات المالية، والميراث والموارد الطبيعية، وفقاً للقوانين الوطنية	٥-أ-١ (أ) نسبة مجموع المزارعين الذين يمتلكون أراض زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ و(ب) حصة المرأة بين الملاّك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، بحسب نوع الحيازة ٥-أ-٢ نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها
٥-ب تعزيز استخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تعزيز تمكين المرأة	٥-ب-١ نسبة الأفراد الذين يملكون الهاتف المحمول، حسب نوع الجنس
٥-ج اعتماد سياسات سليمة وتشريعات قابلة للإنفاذ وتعزيز هذه السياسات والتشريعات للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات على جميع المستويات	٥-ج-١ نسبة البلدان التي لديها نظم لتخصيص وتتبع المخصصات العامة المرصودة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
الهدف ٦- كفالة توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة	
٦-١ تحقيق هدف حصول الجميع على نحو منصف على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة بحلول عام ٢٠٣٠	٦-١-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من خدمات مياه الشرب التي تدار بطريقة مأمونة

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٦-٢ تحقيق هدف حصول الجميع على خدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وإنهاء التغوط في العراء، وإيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والفتيات ومن يعيشون في أوضاع هشة، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٢-١ نسبة السكان الذين يستفيدون من الإدارة السليمة لخدمات الصرف الصحي، بما فيها مرافق غسل اليدين بالصابون والمياه
٦-٣ تحسين نوعية المياه بالحد من التلوث، ووقف إلقاء النفايات والمواد الكيميائية الخطرة، وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد، وخفض نسبة مياه المجاري غير المعالجة إلى النصف، وزيادة إعادة التدوير وإعادة الاستخدام المأمون بنسبة كبيرة على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٣-١ نسبة مياه الصرف الصحي المعالجة بطريقة آمنة ٦-٣-٢ نسبة الكتل المائية الآتية من مياه محيطة ذات نوعية جيدة
٦-٤ تحقيق زيادة كبيرة في كفاءة استخدام المياه في جميع القطاعات، وكفالة سحب المياه العذبة وإمداداتها	٦-٤-١ التغير في كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن
على نحو مستدام من أجل معالجة شح المياه، والحد بقدر كبير من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٤-٢ حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة المتاحة
٦-٥ تنفيذ الإدارة المتكاملة لموارد المياه على جميع المستويات، بوسائل منها التعاون العابر للحدود، حسب الاقتضاء، بحلول عام ٢٠٣٠	٦-٥-١ درجة تنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية (صفر - ١٠٠) ٦-٥-٢ نسبة مناطق أحواض المياه العابرة للحدود التي لها ترتيبات تنفيذية تتعلق بالتعاون في مجال المياه
٦-٦ حماية وترميم النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه، بما في ذلك الجبال والغابات والأراضي الرطبة والأنهار ومستودعات المياه الجوفية والبحيرات، بحلول عام ٢٠٢٠	٦-٦-١ نسبة التغير في نطاق النظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه خلال فترة من الزمن
٦-أ توسيع نطاق التعاون الدولي وتقديم الدعم في مجال بناء القدرات إلى البلدان النامية في الأنشطة والبرامج المتصلة بالمياه والصرف الصحي، بما في ذلك جمع المياه، وإزالة ملوحتها، وكفاءة استخدام المياه، ومعالجة المياه المستعملة، وتكنولوجيات إعادة التدوير وإعادة الاستخدام	٦-أ-١ مقدار المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالمياه والصرف الصحي التي تعد جزءاً من خطة إنفاق تتولى الحكومة تنسيقها

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٦-ب دعم وتعزيز مشاركة المجتمعات المحلية في تحسين إدارة المياه والصرف الصحي	٦-ب-١ نسبة الوحدات الإدارية المحلية التي لديها سياسات وإجراءات تنفيذية راسخة في ما يتعلق بمشاركة المجتمعات المحلية في إدارة خدمات المياه والصرف الصحي
الهدف ٧- كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	
٧-١ كفالة حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-١-١ نسبة السكان المستفيدين من خدمات الكهرباء
	٧-١-٢ نسبة السكان الذي يعتمدون أساساً على الوقود والتكنولوجيا النظيفين
٧-٢ تحقيق زيادة كبيرة في حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة العالمي	٧-٢-١ حصة الطاقة المتجددة في مجموع الاستهلاك النهائي للطاقة
٧-٣ مضاعفة المعدل العالمي للتحسُّن في كفاءة استخدام الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠	٧-٣-١ كثافة الطاقة التي تقاس من حيث الطاقة الأولية والناتج المحلي الإجمالي
٧-أ تعزيز التعاون الدولي من أجل تيسير الوصول إلى بحوث وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بما في ذلك تلك المتعلّقة بالطاقة المتجددة، والكفاءة في استخدام الطاقة، وتكنولوجيا الوقود الأحفوري المتقدمة والأنظف، وتشجيع الاستثمار في الهياكل الأساسية للطاقة وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-أ-١ التدفقات المالية الدولية الموجهة إلى البلدان النامية لدعم أنشطة البحث والتطوير في مجالات الطاقة النظيفة وإنتاج الطاقة المتجددة، بما في ذلك النظم الهجينة
٧-ب توسيع نطاق الهياكل الأساسية وتحسين مستوى التكنولوجيا من أجل تقديم خدمات الطاقة الحديثة والمستدامة للجميع في البلدان النامية، وبخاصة في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لبرامج الدعم المقدم لكل منها، بحلول عام ٢٠٣٠	٧-ب-١ الاستثمارات في مجال كفاءة الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومبلغ الاستثمار المباشر الأجنبي، في شكل تحويلات مالية، من أجل توفير الهياكل الأساسية والتكنولوجيا اللازمة لأغراض التنمية المستدامة
الهدف ٨- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد، والشامل للجميع، والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع	
٨-١ الحفاظ على النمو الاقتصادي الفردي وفقاً للظروف الوطنية، وبخاصة الحفاظ على نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧ في المائة على الأقل سنوياً في أقل البلدان نمواً	٨-١-١ معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٨-٢ تحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الاقتصادية من خلال التنويع، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والابتكار، بطرق تشمل ا التركيز على القطاعات المتسمة بالقيمة المضافة العالية والقطاعات الكثيفة العمالة	٨-٢-١ معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي لكل شخص عامل
٨-٣ تعزيز السياسات الموجهة نحو التنمية والتي تدعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، وتشجع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، ونموها، بطرق منها الحصول على الخدمات المالية	٨-٣-١ نسبة العمالة غير الرسمية في غير العمالة الزراعية، بحسب الجنس
٨-٤ تحسين الكفاءة في استخدام الموارد العالمية في مجال الاستهلاك والإنتاج، تدريجيا، حتى عام ٢٠٣٠، والسعي إلى فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي، وفقا للإطار العشري للبرامج المتعلق بالاستهلاك والإنتاج المستدامين، مع اضطلاع البلدان المتقدمة النمو بدور الريادة	٨-٤-١ الأثر المادي ونصيب الفرد من الأثر المادي ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي ٨-٤-٢ الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
٨-٥ تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بمن فيهم الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة، بحلول عام ٢٠٣٠	٨-٥-١ متوسط الدخل في الساعة للنساء والرجال العاملين، بحسب الوظيفة والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة ٨-٥-٢ معدل البطالة، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة
٨-٦ الحد بقدر كبير من نسبة الشباب غير الملتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب، بحلول عام ٢٠٢٠	٨-٦-١ نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ سنة و ٢٤ سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب
٨-٧ اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة، وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، وضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله، بحلول عام ٢٠٢٥	٨-٧-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٥ سنوات و ١٧ سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٨-٨ حماية حقوق العمل وإيجاد بيئات عمل توفر السلامة والأمن لجميع العمال، بمن فيهم العمال المهاجرون، وبخاصة المهاجرات، والعاملون في الوظائف غير المستقرة	٨-٨-١ التواتر في معدلات إصابات العمل المميتة وغير المميتة، بحسب نوع جنس المهاجرين ووضعهم ٨-٨-٢ مستوى امتثال البلدان لحقوق العمل (حرية تكوين الجمعيات والمفاوضة الجماعية) استناداً إلى نصوص منظمة العمل الدولية والتشريعات الوطنية، بحسب الجنس ووضع المهاجرين
٨-٩ وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، بحلول عام ٢٠٣٠	٨-٩-١ الناتج المحلي الإجمالي للسياحة المباشرة كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي ومن معدل النمو ٨-٩-٢ نسبة الوظائف في قطاعات السياحة المستدامة من مجموع الوظائف في قطاع السياحة
٨-١٠ تعزيز قدرة المؤسسات المالية المحلية على تشجيع إمكانية الحصول على الخدمات المصرفية والتأمين والخدمات المالية للجميع، وتوسيع نطاقها	٨-١٠-١ (أ) عدد فروع المصارف التجارية لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ، و (ب) عدد أجهزة الصرف الآلي لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص بالغ ٨-١٠-٢ نسبة البالغين (١٥ سنة فأكثر) الذين لهم حساب مصرفي أو حساب في مؤسسة مالية أخرى أو لدى مقدم خدمات مالية متنقلة
٨-أ زيادة دعم المعونة المقدمة من أجل التجارة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بوسائل منها الإطار المتكامل المعزز للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً	٨-أ-١ المعونة المقدمة من أجل الالتزامات والمدفوعات المتصلة بالتجارة
٨-ب وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص للعمل، الصادر عن منظمة العمل الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠	٨-ب-١ وجود استراتيجية وطنية مكتملة وموضوعة قيد التنفيذ تتعلق بتشغيل الشباب، سواء بوصفها استراتيجية قائمة بذاتها أو عنصراً من استراتيجية وطنية للتشغيل
الهدف ٩- إقامة هياكل أساسية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار	
٩-١ إقامة هياكل أساسية جيدة النوعية وموثوقة ومستدامة وقادرة على الصمود، بما في ذلك هياكل أساسية إقليمية وعابرة للحدود، لدعم التنمية الاقتصادية ورفاه الإنسان، مع التركيز على تيسير سُبُل استفادة	٩-١-١ نسبة سكان الريف الذين يعيشون على بعد كيلومترين من طريق صالحة للاستعمال في جميع الفصول ٩-١-٢ عدد الركاب وحجم الشحنات، بحسب

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الجميع منها بتكلفة ميسورة وعلى قدم المساواة	وسيلة النقل
٩-٢ تعزيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتحقيق زيادة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠ في حصة الصناعة في العمالة وفي الناتج المحلي الإجمالي، بما يتماشى مع الظروف الوطنية، ومضاعفة حصتها في أقل البلدان نمواً	٩-٢-١ القيمة المضافة التصنيعية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفرد ٩-٢-٢ العمالة في الصناعة التحويلية كنسبة من مجموع العمالة
٩-٣ زيادة فرص حصول المشاريع الصناعية الصغيرة الحجم وسائر المشاريع، ولا سيما في البلدان النامية، على الخدمات المالية، بما في ذلك الائتمانات الميسورة التكلفة، وإدماجها في سلاسل القيمة والأسواق	٩-٣-١ نسبة الصناعات الصغيرة الحجم من مجموع القيمة المضافة من الصناعات ٩-٣-٢ نسبة الصناعات الصغيرة الحجم التي لها قرض أو خط ائتمان
٩-٤ تحسين الهياكل الأساسية وتحديث الصناعات بحلول عام ٢٠٣٠ لجعلها مستدامة، مع زيادة كفاءة استخدام الموارد وزيادة اعتماد التكنولوجيات والعمليات الصناعية النظيفة والسليمة بيئياً، ومع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات وفقاً لقدرات كل منها	٩-٤-١ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل وحدة من القيمة المضافة
٩-٥ تعزيز البحث العلمي، وتحسين القدرات التكنولوجية في القطاعات الصناعية في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، بما في ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠، تشجيع الابتكار وتحقيق زيادة كبيرة في عدد العاملين في مجال البحث والتطوير لكل مليون شخص، وزيادة إنفاق القطاعين العام والخاص على البحث والتطوير	٩-٥-١ الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٩-٥-٢ العاملون في مجال البحث (بمكافئ الدوام الكامل) لكل مليون نسمة
٩-أ تيسير إنشاء هياكل أساسية مستدامة وقادرة على الصمود في البلدان النامية، بتحسين الدعم المالي والتكنولوجي والتقني المقدم للبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية	٩-أ-١ مجموع الدعم الدولي (المساعدة الإنمائية الرسمية بالإضافة إلى التدفقات الرسمية الأخرى) إلى الهياكل الأساسية
٩-ب دعم أنشطة التطوير والبحث والابتكار في التكنولوجيا المحلية في البلدان النامية، بوسائل منها كفالة وجود بيئة مؤاتية من حيث السياسات للتنويع الصناعي وإضافة قيمة للسلع الأساسية بين أمور أخرى	٩-ب-١ نسبة القيمة المضافة للصناعة التكنولوجية المتوسطة والمتقدمة من مجموع القيمة المضافة

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
٩-ج تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسعي إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى شبكة الإنترنت في أقل البلدان نموا، بحلول عام ٢٠٢٠	٩-ج-١ نسبة السكان المشمولين بشبكة الهاتف المحمول، بحسب التكنولوجيا
الهدف ١٠. الحد من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	
١٠-١ التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى ٤٠ في المائة من السكان، بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني، بحلول عام ٢٠٣٠	١٠-١-١ معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى ٤٠ في المائة من السكان ومجموع السكان
١٠-٢ تمكين وتعزيز الإدماج الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للجميع، بصرف النظر عن السن أو الجنس أو الإعاقة أو الانتماء العرقي أو الإثني أو الأصل أو الدين أو الوضع الاقتصادي أو غير ذلك، بحلول عام ٢٠٣٠	١٠-٢-١ نسبة السكان الذين يعيشون دون ٥٠ في المائة من متوسط الدخل، بحسب الجنس والعمر والأشخاص ذوي الإعاقة
١٠-٣ كفالة تكافؤ الفرص، والحد من أوجه انعدام المساواة في النتائج، بوسائل منها إزالة القوانين والسياسات والممارسات التمييزية، وتعزيز التشريعات والسياسات والإجراءات الملائمة في هذا الصدد	١٠-٣-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها
١٠-٤ اعتماد سياسات، ولا سيما سياسات مالية وسياسات بشأن الأجور والحماية الاجتماعية، وتحقيق مزيد من المساواة تدريجياً	١٠-٤-١ حصة العمل في الناتج المحلي الإجمالي، بما في ذلك الأجور ومدفوعات الحماية الاجتماعية
١٠-٥ تحسين تنظيم الأسواق والمؤسسات المالية العالمية ورصدها وتعزيز تنفيذ تلك التنظيمات	١٠-٥-١ مؤشرات السلامة المالية
١٠-٦ ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسماع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشرعية للمؤسسات	١٠-٦-١ نسبة عضوية البلدان النامية وحقوقها في التصويت في المنظمات الدولية
١٠-٧ تيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية، بطرق منها تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والتي تتسم بحسن الإدارة	١٠-٧-١ تكاليف التوظيف التي يتحملها الموظف كنسبة من الإيرادات السنوية في بلد المقصد

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	١٠-٧-٢ عدد البلدان التي نفذت سياسات هجرة متسمة بحسن الإدارة
١٠-أ تنفيذ مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، بما يتماشى مع اتفاقات منظمة التجارة العالمية	١٠-أ-١ نسبة بنود التعريفات الجمركية المطبقة على الواردات من أقل البلدان نمواً والبلدان النامية المتمتعة بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية
١٠-ب تشجيع المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المالية، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى الدول التي تشتد الحاجة فيها إليها، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والبلدان الأفريقية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان النامية غير الساحلية، وفقاً لخططها وبرامجها الوطنية	١٠-ب-١ مجموع تدفقات الموارد المخصصة للتنمية، بحسب البلدان المستفيدة والبلدان المانحة وأنواع التدفقات (على سبيل المثال المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات الأخرى)
١٠-ج خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣ في المائة، وإلغاء قنوات التحويلات المالية التي تربو تكاليفها على ٥ في المائة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٠-ج-١ تكاليف التحويلات المالية كنسبة من المبالغ المحولة
الهدف ١١- جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة	
١١-١ كفالة حصول الجميع على مساكن وخدمات أساسية ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة، ورفع مستوى الأحياء الفقيرة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-١-١ نسبة السكان الحضريين الذين يعيشون في أحياء فقيرة أو مستوطنات غير رسمية أو مساكن غير لائقة
١١-٢ توفير إمكانية وصول الجميع إلى نظم نقل مأمونة وميسورة التكلفة ويسهل الوصول إليها ومستدامة، وتحسين السلامة على الطرق، وخاصةً بتوسيع نطاق النقل العام، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة والنساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٢-١ نسبة السكان الذين تتوافر لهم وسائل النقل العام المناسبة، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة
١١-٣ تعزيز التوسع الحضري الشامل للجميع والمستدام، والقدرة على تخطيط وإدارة المستوطنات البشرية في جميع البلدان على نحو قائم على المشاركة ومتكامل ومستدام، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٣-١ نسبة معدل استهلاك الأراضي إلى معدل النمو السكاني ١١-٣-٢ نسبة المدن التي لديها هيكل يتيح مشاركة المجتمع المدني على نحو مباشر في تخطيط المناطق الحضرية، ويعمل بانتظام ويُدار بطريقة ديمقراطية

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١١-٤ تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي	١١-٤-١ نصيب الفرد من مجموع النفقات (في القطاعين العام والخاص) التي تُنفق لصون وحماية وحفظ جميع أصناف التراث الثقافي والطبيعي، بحسب نوع التراث (ثقافي وطبيعي ومختلط، وما يعتبره مركز التراث العالمي تراثاً) ومستوى الحكم (وطني وإقليمي، ومحلي/بلدي)، ونوع الإنفاق (إنفاق تشغيلي/استثمار) ونوع التمويل المقدم من القطاع الخاص (تبرعات عينية، وتمويل من القطاع الخاص غير الربحي وبرامج الرعاية)
١١-٥ تحقيق انخفاض كبير في عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتأثرين، وانخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث، بما في ذلك الكوارث المتصلة بالمياه، مع التركيز على حماية الفقراء والأشخاص الذين يعيشون في ظروف هشة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٥-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تأثروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص من السكان ١١-٥-٢ الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي والأضرار التي لحقت بالهياكل الأساسية الحيوية وعدد الأعطال التي لحقت بالخدمات الأساسية بسبب الكوارث
١١-٦ الحد من الأثر البيئي السلبي الفردي للمدن، بطُرق منها إيلاء اهتمام خاص لنوعية الهواء وإدارة نفايات البلديات وغيرها، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٦-١ نسبة النفايات الصلبة للمدن، التي تُجمع بانتظام ويجري تفريغها نهائياً على نحو كاف، من مجموع النفايات الصلبة للمدن، بحسب المدينة ١١-٦-٢ المتوسط السنوي لمستويات الجسيمات (على سبيل المثال الجسيمات من الفئة ٢,٥ والجسيمات من الفئة ١٠) في المدن (المرجَّح حسب السكان)
١١-٧ توفير سبل استفادة الجميع من مساحات خضراء وأماكن عامة آمنة وشاملة للجميع ويمكن الوصول إليها، ولا سيما بالنسبة للنساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، بحلول عام ٢٠٣٠	١١-٧-١ متوسط حصة المنطقة السكنية بالمدن التي تمثل فضاء مفتوحا للاستخدام العام للجميع، بحسب العمر والجنس والأشخاص ذوي الإعاقة ١١-٧-٢ نسبة ضحايا التحرش البدني أو الجنسي بحسب العمر، والجنس، ووضع الأشخاص ذوي الإعاقة، ومكان حدوثه خلال الاثني عشر شهرا السابقة

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١١-أ دعم الروابط الإيجابية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بين المناطق الحضرية والمناطق المحيطة بالمناطق الحضرية والمناطق الريفية، من خلال تعزيز تخطيط التنمية الوطنية والإقليمية	١١-أ-١ نسبة السكان الذين يعيشون في المدن التي تنفذ خططاً إنمائية مدنية وإقليمية، وتدمج التوقعات السكانية والاحتياجات من الموارد، بحسب حجم المدينة
١١-ب العمل، بحلول عام ٢٠٢٠، على تحقيق زيادة كبيرة في عدد المدن والمستوطنات البشرية التي تعتمد وتنفذ سياسات وخططا متكاملة من أجل شمول الجميع، وتحقيق الكفاءة في استخدام الموارد، والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والقدرة على الصمود في مواجهة الكوارث، ووضع وتنفيذ الإدارة الكلية لمخاطر الكوارث على جميع المستويات، بما يتماشى مع إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠	١١-ب-١ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. ١١-ب-٢ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
١١-ج دعم أقل البلدان نمواً، بوسائل منها تقديم المساعدة المالية والتقنية، في إقامة المباني المستدامة والقادرة على الصمود باستخدام المواد المحلية	١١-ج-١ نسبة الدعم المالي المخصص المقدم إلى أقل البلدان نموا لتشييد وتجديد المباني المستدامة والقادرة على الصمود والمتسمة بالكفاءة في استخدام الموارد باستخدام مواد محلية
الهدف ١٢- كفالة وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة	
١٢-١ تنفيذ الإطار العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، مع قيام جميع البلدان باتخاذ إجراءات، وتولي البلدان المتقدمة النمو دور الريادة، مع مراعاة مستوى التنمية في البلدان النامية وقدراتها	١٢-١-١ عدد البلدان التي لديها خطط عمل وطنية للاستهلاك والإنتاج المستدامين أو التي أدمجت تلك الخطط في سياساتها الوطنية باعتبارها أولوية أو غاية
١٢-٢ تحقيق الإدارة المستدامة والاستخدام الكفؤ للموارد الطبيعية، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٢-١ الأثر المادي، ونصيب الفرد من الأثر المادي، ونصيب الناتج المحلي الإجمالي من الأثر المادي ١٢-٢-٢ الاستهلاك المادي المحلي ونصيب الفرد من الاستهلاك المادي المحلي ونسبة الاستهلاك المادي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي
١٢-٣ تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٣-١ مؤشر الخسائر الغذائية العالمية

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٢-٤ تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها، وفقاً للأطر الدولية المتفق عليها، والحد كثيراً من إطلاقها في الهواء والماء والتربة من أجل التقليل إلى أدنى حد من آثارها الضارة على صحة الإنسان والبيئة، بحلول عام ٢٠٢٠	١٢-٤-١ عدد الأطراف في الاتفاقات البيئية الدولية المتعددة الأطراف المتعلقة بنفايات المواد الخطرة وغيرها من المواد الكيميائية، التي تفي بتعهداتها والتزاماتها في نقل المعلومات على النحو الذي يتطلبه كل اتفاق ذي صلة
	١٢-٤-٢ نصيب الفرد من توليد النفايات الخطرة ونسبة النفايات الخطرة المعالَجة، بحسب نوع المعالجة
١٢-٥ الحد كثيراً من إنتاج النفايات، من خلال المنع والتخفيض وإعادة التدوير وإعادة الاستعمال، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٥-١ معدل إعادة التدوير على الصعيد الوطني، وعدد أطنان المواد المعاد تدويرها
١٢-٦ تشجيع الشركات، ولا سيما الشركات الكبيرة والشركات عبر الوطنية، على اعتماد ممارسات مستدامة، وإدراج معلومات الاستدامة في دورة تقديم تقاريرها	١٢-٦-١ عدد الشركات التي تنشر تقارير تتعلق بالاستدامة
١٢-٧ تعزيز ممارسات الشراء العمومي المستدامة، وفقا للسياسات والأولويات الوطنية	١٢-٧-١ عدد البلدان التي تنفذ السياسات وخطط العمل المتعلقة بالشراء العمومي المستدام
١٢-٨ كفالة أن تتوافر للناس في كل مكان المعلومات ذات الصلة والوعي بالتنمية المستدامة وأنماط العيش في وئام مع الطبيعة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٢-٨-١ مدى تعميم مراعاة '١' تعليم المواطنة العالمية و '٢' التعليم من أجل التنمية المستدامة (بما في ذلك التثقيف بشأن تغير المناخ) في (أ) السياسات التربوية الوطنية، و (ب) المناهج الدراسية و (ج) تدريب المعلمين و(د) تقييم الطلاب
١٢-أ دعم البلدان النامية لتعزيز قدراتها العلمية والتكنولوجية للمضي قدما نحو أنماط استهلاك وإنتاج أكثر استدامة	١٢-أ-١ كمية الدعم المقدم إلى البلدان النامية في مجالي البحث والتطوير من أجل إرساء أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والتكنولوجيا السليمة بيئياً
١٢-ب وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات السياحة المستدامة، التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية، في التنمية المستدامة	١٢-ب-١ عدد الاستراتيجيات والسياسات أو خطط العمل المنفذة في مجال السياحة المستدامة المتفق على أدوات رصدها وتقييمها
١٢-ج ترشيد إعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة التي تشجع على الإسراف في الاستهلاك، وذلك بإزالة تشوهات الأسواق، وفقا للظروف الوطنية، بطُرق منها إعادة هيكلة الضرائب والتخلص بالتدريج من الإعانات الضارة، حيثما وجدت، لإظهار آثارها البيئية، مع إيلاء الاعتبار الكامل للاحتياجات والظروف الخاصة للبلدان النامية، والتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار السلبية على نموها على نحو يكفل حماية الفقراء والمجتمعات المحلية المتأثرة	١٢-ج-١ مقدار إعانات الوقود الأحفوري لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي (الإنتاج والاستهلاك) وكنسبة من مجموع النفقات الوطنية على الوقود الأحفوري

الهدف ١٣- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره[أ]

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٣-١ تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك المخاطر	١٣-١-١ عدد الأشخاص المتوفين والمفقودين ومن تضرروا مباشرة بسبب الكوارث من بين كل ١٠٠ ٠٠٠ شخص
	١٣-١-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات وطنية للحد من مخاطر الكوارث تمشيا مع إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠.
	١٣-١-٣ نسبة الحكومات المحلية التي تعتمد وتنفذ استراتيجيات محلية للحد من مخاطر الكوارث تمشياً مع الاستراتيجيات الوطنية للحد من مخاطر الكوارث
١٣-٢ إدماج التدابير المتعلقة بتغير المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية	١٣-٢-١ عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ وتعزز القدرة على التأقلم مع المناخ، والتنمية القائمة على انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطط تكيُّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجدات لفترة السنتين، أو غير ذلك)
١٣-٣ تحسين التعليم وإذكاء الوعي والقدرات البشرية والمؤسسية بشأن التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر به	١٣-٣-١ عدد البلدان التي أدمجت التخفيف من تغير المناخ، والتكيف معه، والحد من أثره والإنذار المبكر في مناهج التعليم الابتدائي والثانوي والعالي
	١٣-٣-٢ عدد البلدان التي أبلغت عن تعزيز قدرتها المؤسسية والهيكلية والفردية على تنفيذ تدابير التكيف والتخفيف ونقل التكنولوجيا والتدابير الإنمائية

(أ) مع الإقرار بأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المنتدى الحكومي الدولي الأساسي للتفاوض بشأن الاستجابة العالمية لتغير المناخ.

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٣-أ تنفيذ ما تعهدت به الأطراف من البلدان المتقدمة النمو في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ من التزام بهدف التعبئة المشتركة لمبلغ قدره ١٠٠ بليون دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٢٠ من جميع المصادر لتلبية احتياجات البلدان النامية، في سياق إجراءات تخفيفية مجدية وشفافية في التنفيذ، وجعل الصندوق الأخضر للمناخ في حالة تشغيل كامل بتزويده برأس المال في أقرب وقت ممكن	١٣-أ-١ المبلغ السنوي الذي يجمع سنوياً مقيّماً بدولار الولايات المتحدة في الفترة بين عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ بهدف الوفاء بالتزام توفير ١٠٠ بليون دولار
١٣-ب تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة	١٣-ب-١ عدد أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً ومقدار الدعم المقدم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة
الهدف ١٤- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة	
١٤-١ منع التلوث البحري بجميع أنواعه والحد منه بقدر كبير، ولا سيما التلوث الناجم عن الأنشطة البرية، بما في ذلك الحطام البحري، وتلوث المغذيات، بحلول عام ٢٠٢٥	١٤-١-١ مؤشر فرط المغذيات في المناطق الساحلية وكثافة المخلفات البلاستيكية الطافية
١٤-٢ إدارة النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية على نحو مستدام وحمايتها، من أجل تجنب حدوث آثار سلبية كبيرة، بوسائل منها تعزيز قدرتها على الصمود، واتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادتها إلى ما كانت عليه من أجل تحقيق الصحة والإنتاجية للمحيطات، بحلول عام ٢٠٢٠	١٤-٢-١ نسبة المناطق الاقتصادية الحصرية الوطنية التي تُدار باستخدام نُهج قائمة على النظم الإيكولوجية
١٤-٣ تقليل تحمض المحيطات إلى أدنى حد ومعالجة آثاره، بجملة وسائل منها تعزيز التعاون العلمي على جميع المستويات	١٤-٣-١ قياس متوسط الحموضة البحرية في مجموعة متفق عليها من محطات تمثيلية لأخذ العينات
١٤-٤ تنظيم الصيد على نحو فعال، وإنهاء الصيد المفرط والصيد غير القانوني، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة، وتنفيذ خطط إدارة قائمة على العلم، من أجل إعادة الأرصدة السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن	١٤-٤-١ نسبة الأرصدة السمكية الموجودة ضمن المستويات المستدامة بيولوجيا

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة وفقا لما تحدده خصائصها البيولوجية، بحلول عام ٢٠٢٠	
١٤-٥ حفظ ١٠ في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية، بما يتسق مع القانون الوطني والدولي، واستناداً إلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة، بحلول عام ٢٠٢٠	١٤-٥-١ نطاق المناطق المحمية مقابل المناطق البحرية
١٤-٦ حظر أشكال معينة من الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك التي تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك، وإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والإحجام عن استحداث إعانات جديدة من هذا القبيل، مع التسليم بضرورة أن تكون المعاملة الخاصة والتفضيلية الملائمة والفعالة، للبلدان النامية وأقل البلدان نمواً، جزءاً لا يتجزأ من مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك، بحلول عام ٢٠٢٠[ب]	١٤-٦-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم
١٤-٧ زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بجملة وسائل منها الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٤-٧-١ مصائد الأسماك المستدامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وأقل البلدان نمواً، وجميع البلدان
١٤-أ زيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية، مع مراعاة معايير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية ومبادئها التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية، من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا	١٤-أ-١ نسبة مجموع الميزانية المخصصة للبحوث في مجال التكنولوجيا البحرية

(ب) مع مراعاة مفاوضات منظمة التجارة العالمية الجارية وجدول أعمال الدوحة الإنمائي وولاية هونغ كونغ الوزارية.

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٤-ب تيسير وصول صغار الصيادين الحرفيين إلى الموارد البحرية والأسواق	١٤-ب-١ التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصائد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي تلك الحقوق
١٤-ج تعزيز حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها استخداما مستداما بتنفيذ القانون الدولي بصيغته الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار التي تضع الإطار القانوني لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام، على نحو ما تشير إليه الفقرة ١٥٨ من وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''	١٤-ج-١ عدد البلدان التي تحرز تقدماً في التصديق على صكوك متعلقة بالمحيطات تنفذ القانون الدولي، وفي قبول تلك الصكوك وتنفيذها بموجب أطر قانونية وسياساتية ومؤسسية، على النحو الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، من أجل حفظ المحيطات ومواردها، واستخدامها على نحو مستدام
الهدف ١٥- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي	
١٥-١ كفالة حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية وخدماتها، ولا سيما الغابات والأراضي الرطبة والجبال والأراضي الجافة، وكفالة استخدامها على نحو مستدام، وذلك وفقاً للالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات الدولية، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-١-١ مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة
	١٥-١-٢ نسبة المواقع الهامة التي تجسد التنوع البيولوجي لليابسة والمياه العذبة والتي تشملها المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي
١٥-٢ تعزيز تنفيذ الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، ووقف إزالة الغابات، وترميم الغابات المتدهورة وتحقيق زيادة كبيرة في نسبة التشجير وإعادة غرس الغابات على الصعيد العالمي، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٢-١ التقدم المحرز في إرساء الإدارة المستدامة للغابات
١٥-٣ مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتأثرة بالتصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالمٍ خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠	١٥-٣-١ نسبة الأراضي المتدهورة إلى مجموع مساحة اليابسة
١٥-٤ كفالة حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لتحقيق التنمية المستدامة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٥-٤-١ التغطية محسوبة بالمناطق المحمية من المواقع المهمة للتنوع البيولوجي الجبلي
	١٥-٤-٢ مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٥-٥ اتخاذ إجراءات عاجلة وهامة للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والقيام، بحلول عام ٢٠٢٠، بحماية الأنواع المهدَّدة ومنع انقراضها	١٥-٥-١ مؤشر القائمة الحمراء
١٥-٦ تعزيز التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، وتعزيز السبل المناسبة للوصول إلى تلك الموارد، على النحو المتفق عليه دوليا	١٥-٦-١ عدد البلدان التي اعتمدت أطرا تشريعية وإدارية وسياساتية لكفالة تقاسم المنافع على نحو عادل ومنصف
١٥-٧ اتخاذ إجراءات عاجلة لوقف الصيد غير المشروع للأنواع المحمية من النباتات والحيوانات والاتجار بها، والتصدي لمنتجات الأحياء البرية غير المشروعة، على مستويي العرض والطلب على السواء	١٥-٧-١ نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها والاتجار بها على نحو غير مشروع
١٥-٨ اتخاذ تدابير لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية للأراضي والمياه وتقليل أثر ذلك إلى حد كبير، ومراقبة الأنواع ذات الأولوية أو القضاء عليها، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٨-١ نسبة البلدان التي تعتمد تشريعات وطنية ذات صلة، وتخصص موارد كافية لمنع إدخال الأنواع الغريبة الغازية إلى النظم الإيكولوجية أو مراقبتها
١٥-٩ إدماج قيم النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي في عمليات التخطيط، والعمليات الإنمائية، واستراتيجيات الحد من الفقر، والحسابات، على الصعيدين الوطني والمحلي، بحلول عام ٢٠٢٠	١٥-٩-١ التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الوطنية المنشأة وفقا للهدف ٢ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي من الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠
١٥-أ حشد الموارد المالية من جميع المصادر وزيادتها زيادة كبيرة بغرض حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً	١٥-أ-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
١٥-ب حشد موارد كبيرة من جميع المصادر وعلى جميع المستويات بغرض تمويل الإدارة المستدامة للغابات وتوفير ما يكفي من الحوافز للبلدان النامية لتعزيز تلك الإدارة، تحقيقا لأغراض منها حفظ الغابات وإعادة التحريج	١٥-ب-١ المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخداماً مستداماً
١٥-ج تعزيز الدعم العالمي للجهود الرامية إلى مكافحة الصيد غير المشروع للأنواع المحمية والاتجار بها، وذلك بوسائل تشمل زيادة قدرات المجتمعات المحلية على السعي إلى الحصول على فرص سبل كسب الرزق المستدامة	١٥-ج-١ نسبة الأحياء البرية المتجر بها، التي جرى صيدها والاتجار بها على نحو غير مشروع

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
الهدف ١٦- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات	
١٦-١ الحد بقدر كبير من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان	١٦-١-١ عدد ضحايا القتل العمد لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، بحسب العمر ونوع الجنس
	١٦-١-٢ الوفيات المتصلة بالنزاعات لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب
	١٦-١-٣ نسبة السكان الذين تعرضوا للعنف البدني أو النفسي أو الجنسي خلال الاثني عشر شهرا السابقة
	١٦-١-٤ نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجوالهم على الأقدام بمفردهم في أنحاء المنطقة التي يعيشون فيها
١٦-٢ إنهاء ما يتعرض له الأطفال من سوء المعاملة والاستغلال والاتجار بالبشر وجميع أشكال العنف والتعذيب	١٦-٢-١ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنة واحدة و ١٧ سنة والذين تعرضوا لأي عقاب بدني و/أو اعتداء نفسي من جانب مقدمي الرعاية في الشهر السابق
	١٦-٢-٢ عدد ضحايا الاتجار بالبشر لكل ٠٠٠ ١٠٠ نسمة، بحسب الجنس والعمر وشكل الاستغلال
	١٦-٢-٣ نسبة الشابات والشبان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ سنة و ٢٩ سنة الذين تعرضوا للعنف الجنسي قبل سن الثامنة عشرة
١٦-٣ تعزيز سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي، وكفالة تكافؤ الفرص لوصول الجميع إلى العدالة	١٦-٣-١ نسبة ضحايا العنف خلال الاثني عشر شهرا السابقة الذين أبلغوا عما تعرضوا له من إيذاء إلى السلطات المختصة أو غيرها من آليات تسوية النزاعات المعترف بها رسميا
	١٦-٣-٢ المحتجزون غير المحكوم عليهم كنسبة من مجموع السجناء
١٦-٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠	١٦-٤-١ القيمة الإجمالية للتدفقات المالية غير المشروعة الداخلة والخارجة (بالقيمة الحالية لدولارات الولايات المتحدة)

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
	١٦-٤-٢ نسبة الأسلحة المضبوطة أو المعثور عليها أو المسلّمة التي تحرَّت سلطة مختصة عن مصدرها غير المشروع/ظروفها أو تثبّتت من ذلك، تمشياً مع الصكوك الدولية
١٦-٥ الحد بقدر كبير من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما	١٦-٥-١ نسبة الأشخاص الذين اتصلوا مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعوا رشوة لمسؤول حكومي، أو طلب منهم أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة
	١٦-٥-٢ نسبة الأعمال التجارية التي اتصلت مرة واحدة على الأقل بمسؤول حكومي ودفعت رشوة إلى مسؤول حكومي أو طلب منها أولئك المسؤولون الحكوميون دفع رشوة، خلال الاثني عشر شهرا السابقة
١٦-٦ إنشاء مؤسسات فعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات	١٦-٦-١ النفقات الحكومية الرئيسية كنسبة من الميزانية الأصلية المعتمدة، بحسب القطاع (أو بحسب رموز الميزانية أو ما شابه)
	١٦-٦-٢ نسبة السكان الراضين عن تجربتهم الأخيرة في الاستفادة من الخدمات العامة
١٦-٧ كفالة اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات	١٦-٧-١ نسبة الوظائف (بحسب العمر، والجنس، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات السكانية) في المؤسسات العامة (الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية، والخدمة العامة، والسلطة القضائية) مقارنة بمستويات التوزيع على الصعيد الوطني
	١٦-٧-٢ نسبة السكان الذين يعتقدون أن صنع القرار عملية شاملة للجميع وملبية للاحتياجات، بحسب الجنس والعمر والإعاقة والفئة السكانية
١٦-٨ توسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية في مؤسسات الحوكمة العالمية	١٦-٨-١ نسبة عضوية البلدان النامية في المنظمات الدولية وحقوقها في التصويت في تلك المنظمات
١٦-٩ توفير هوية قانونية للجميع، بما في ذلك تسجيل المواليد	١٦-٩-١ نسبة الأطفال دون سن الخامسة الذين سُجلت ولاداتهم في قيد السجل المدني، بحسب العمر

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٦-١٠ كفالة وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية، وفقاً للتشريعات الوطنية والاتفاقات الدولية	١٦-١٠-١ عدد ما تم التحقق منه من حالات القتل، والاختطاف، والاختفاء القسري، والاحتجاز التعسفي، والتعذيب للصحفيين والعاملين في الوسط الإعلامي المرتبطين بهم والنقابيين والمدافعين عن حقوق الإنسان خلال الاثني عشر شهرا الماضية
	١٦-١٠-٢ عدد البلدان التي تعتمد وتطبق ضمانات دستورية و/أو تشريعية و/أو سياساتية لإطلاع الجمهور على المعلومات
١٦-أ تعزيز المؤسسات الوطنية ذات الصلة، بجملة أمور منها التعاون الدولي، من أجل بناء القدرات على جميع المستويات، ولا سيما في البلدان النامية، لمنع العنف ومكافحة الإرهاب والجريمة	١٦-أ-١ وجود مؤسسات وطنية مستقلة لحقوق الإنسان وفقا لمبادئ باريس
١٦-ب تعزيز القوانين والسياسات غير التمييزية وإنفاذُها لتحقيق التنمية المستدامة	١٦-ب-١ نسبة السكان الذين أبلغوا عن تعرضهم شخصيا لممارسات تمييزية أو تحرش خلال الاثني عشر شهرا السابقة لأسباب يحظر القانون الدولي لحقوق الإنسان التمييز على أساسها

الهدف ١٧- تعزيز وسائل تنفيذ الشراكة العالمية وتنشيطها من أجل التنمية المستدامة

الشؤون المالية

١٧-١ تعزيز تعبئة الموارد المحلية، بوسائل تشمل تقديم الدعم الدولي إلى البلدان النامية، لتحسين القدرات المحلية في مجال تحصيل الضرائب وغيرها من الإيرادات	١٧-١-١ مجموع الإيرادات الحكومية الإجمالية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحسب المصدر
	١٧-١-٢ نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية
١٧-٢ قيام البلدان المتقدمة النمو بتنفيذ التزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك التزام العديد من تلك البلدان ببلوغ هدف تخصيص نسبة ٠،٧ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠،١٥ في المائة و ٠،٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نمواً؛ ويشجَّع مقدمو المساعدة الإنمائية الرسمية على النظر في	١٧-٢-١ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، ومجموعها، والمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً، كنسبة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
إمكانية رسم هدف يُخصص بموجبه ٠،٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لأقل البلدان نموا	
١٧-٣ حشد موارد مالية إضافية من مصادر متعددة من أجل البلدان النامية	١٧-٣-١ الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون في ما بين بلدان الجنوب كنسبة من إجمالي الميزانية المحلية
	١٧-٣-٢ حجم التحويلات المالية (بدولارات الولايات المتحدة) كنسبة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي
١٧-٤ مساعدة البلدان النامية في تحقيق القدرة على تحمل الديون على المدى الطويل من خلال تنسيق السياسات الرامية إلى تعزيز التمويل بديون وتخفيف أعباء الديون وإعادة هيكلتها، حسب الاقتضاء، ومعالجة مسألة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بها لإخراجها من حالة المديونية الحرجة	١٧-٤-١ تكاليف خدمة الدين كنسبة من صادرات السلع والخدمات
١٧-٥ اعتماد نظم لتشجيع الاستثمار لأقل البلدان نمواً، وتنفيذها	١٧-٥-١ عدد البلدان التي تعتمد وتنفذ نظماً لتشجيع الاستثمار لصالح أقل البلدان نمواً
التكنولوجيا	
١٧-٦ تعزيز التعاون الإقليمي والدولي بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في ما يتعلق بالعلوم والتكنولوجيا والابتكار والوصول إليها، وتعزيز تبادل المعارف وفق شروط متفق عليها، بوسائل تشمل تحسين التنسيق في ما بين الآليات القائمة، ولا سيما على مستوى الأمم المتحدة، ومن خلال آلية عالمية لتيسير التكنولوجيا	١٧-٦-١ عدد اتفاقات التعاون في مجالي العلوم و/أو التكنولوجيا المبرمة بين البلدان، بحسب نوع التعاون
	١٧-٦-٢ الاشتراكات في الإنترنت السلكي ذي النطاق العريض لكل ١٠٠ من السكان، بحسب السرعة
١٧-٧ تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية بشروط مواتية، بما في ذلك الشروط التساهلية والتفضيلية، وذلك على النحو المتفق عليه	١٧-٧-١ مجموع مبلغ التمويل المعتمد للبلدان النامية من أجل تعزيز تطوير تكنولوجيات سليمة بيئياً ونقلها ونشرها وتعميمها في البلدان النامية

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٧-٨ التفعيل الكامل لبنك التكنولوجيا وآلية بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لصالح أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠١٧، وتعزيز استخدام التكنولوجيات التمكينية، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	١٧-٨-١ نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت
بناء القدرة	
١٧-٩ تعزيز الدعم الدولي لتنفيذ بناء القدرات في البلدان النامية تنفيذاً فعالاً ومحدد الأهداف من أجل دعم الخطط الوطنية الرامية إلى تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة، بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	١٧-٩-١ القيمة الدولارية للمساعدة المالية والتقنية (بوسائل تشمل التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي) المرصودة للبلدان النامية
التجارة	
١٧-١٠ إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي وقائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف في إطار منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها اختتام المفاوضات الجارية في إطار خطة الدوحة الإنمائية التي وضعتها تلك المنظمة	١٧-١٠-١ المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية في جميع أنحاء العالم
١٧-١١ تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام ٢٠٢٠	١٧-١١-١ حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية
١٧-١٢ تحقيق التنفيذ المناسب التوقيت لوصول منتجات جميع أقل البلدان نمواً إلى الأسواق بدون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، تماشياً مع قرارات منظمة التجارة العالمية، بوسائل منها كفالة جعل قواعد المنشأ التفضيلية المنطبقة على واردات أقل البلدان نمواً شفافةً وبسيطةً، وكفالة مساهمة تلك القواعد في تيسير الوصول إلى الأسواق	١٧-١٢-١ متوسط التعريفات الجمركية التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية
المسائل العامة	
اتساق السياسات والمؤسسات	
١٧-١٣ تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي، بوسائل تشمل تنسيق السياسات وتحقيق اتساقها	١٧-١٣-١ لوحة متابعة حالة الاقتصاد الكلي

الأهداف والغايات (من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠)	المؤشرات
١٤-١٧ تعزيز اتساق السياسات لأغراض التنمية المستدامة	١-١٤-١٧ عدد البلدان التي لديها آليات لتعزيز اتساق سياسات التنمية المستدامة
١٥-١٧ احترام الهامش السياساتي والقيادة لكل بلد لوضع وتنفيذ سياسات للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	١-١٥-١٧ مدى استخدام أطر النتائج وأدوات التخطيط المملوكة للبلدان من جانب مقدمي التعاون الإنمائي
شراكات أصحاب المصلحة المتعددين	
١٦-١٧ تعزيز الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتكميلها بشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لجمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية وتقاسمها، وذلك بهدف دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية	١-١٦-١٧ عدد البلدان التي أبلغت عن إحراز تقدم في ما يتعلق بأطر رصد فعالية التنمية لأصحاب المصلحة المتعددين التي تدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة
١٧-١٧ تشجيع وتعزيز الشراكات العامة والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وشراكات المجتمع المدني الفعالة، بالاستفادة من الخبرات المكتسبة من الشراكات ومن استراتيجياتها لتعبئة الموارد	١-١٧-١٧ المبلغ بدولارات الولايات المتحدة المرصود للشراكات بين القطاعين العام والخاص وشراكات المجتمع المدني
البيانات والرصد والمساءلة	
١٨-١٧ تعزيز تقديم الدعم لبناء قدرات البلدان النامية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية، لتحقيق زيادة كبيرة في توافر بيانات عالية الجودة ومناسبة التوقيت وموثوقة ومفصلة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الصلة في السياقات الوطنية، بحلول عام ٢٠٢٠	١-١٨-١٧ نسبة مؤشرات التنمية المستدامة الموضوعة على الصعيد الوطني، مع التصنيف الكامل لها عندما تكون ذات صلة بالغاية المستهدفة، وفقاً للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
	٢-١٨-١٧ عدد البلدان التي لديها تشريعات إحصائية على الصعيد الوطني والتي تتقيد بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية
	٣-١٨-١٧ عدد البلدان التي لديها خطة إحصائية وطنية ممولة بالكامل وقيد التنفيذ، بحسب مصدر التمويل
١٩-١٧ الاستفادة من المبادرات القائمة لوضع مقاييس للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تكمل الناتج المحلي الإجمالي، ودعم بناء القدرات الإحصائية في البلدان النامية، بحلول عام ٢٠٣٠	١-١٩-١٧ القيمة الدولارية لجميع الموارد المتاحة لتعزيز القدرات الإحصائية في البلدان النامية
	٢-١٩-١٧ نسبة البلدان التي (أ) أجرت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الماضية؛ و (ب) حققت نسبة ١٠٠ في المائة في تسجيل المواليد ونسبة ٨٠ في المائة في تسجيل الوفيات

باء – مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

٢ – توصي اللجنة الإحصائية بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين وجدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

إنَّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة الإحصائية عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين؛

(ب) يقرر أن تُعقد الدورة التاسعة والأربعون للّجنة في نيويورك في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨؛

(ج) يقر جدول الأعمال المؤقت والوثائق للدورة التاسعة والأربعين للجنة على النحو الوارد أدناه:

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت والشروح

مذكرة من الأمانة العامة بشأن برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للدورة

٣ – الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية:

(أ) الإحصاءات الديمغرافية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) إحصاءات الإعاقة؛

الوثائق

تقرير الأمين العام وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة

(ج) الإحصاءات الجنسانية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(د) إحصاءات الفقر؛

الوثائق

تقرير البنك الدولي

(هـ) إحصاءات الجريمة؛

الوثائق

تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

(و) إحصاءات اللاجئين؛

الوثائق

تقرير الفريق المعني بإحصاءات اللاجئين

(ز) إحصاءات العمالة؛

الوثائق

تقرير منظمة العمل الدولية

(ح) التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ط) الشيخوخة والبيانات المصنفة حسب السن.

الوثائق

تقرير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

٤ - الإحصاءات الاقتصادية:

(أ) الحسابات القومية؛

الوثائق

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية

(ب) الإحصاءات الزراعية والريفية؛

الوثائق

تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة

(ج) إحصاءات الطاقة؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(د) إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية؛

الوثائق

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

(هـ) إحصاءات الخدمات؛

الوثائق

تقرير فريق فوربورغ المعني بإحصاءات الخدمات

(و) إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

الوثائق

تقرير الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

(ز) برنامج المقارنات الدولية؛

الوثائق

تقرير البنك الدولي

(ح) إحصاءات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛

الوثائق

تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

(ط) إحصاءات القطاع غير الرسمي؛

الوثائق

تقرير فريق دلهي المعني بإحصاءات القطاع غير الرسمي

٥- إحصاءات الموارد الطبيعية والبيئة:

(أ) الإحصاءات البيئية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(ب) المحاسبة البيئية - الاقتصادية؛

الوثائق

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية - الاقتصادية

(ج) إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية.

الوثائق

تقرير فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية

٦ - الأنشطة غير المصنفة حسب المجال:

(أ) تنسيق البرامج الإحصائية؛

الوثائق

تقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية

تقرير لجنة كبار إحصائيي منظومة الأمم المتحدة

(ب) المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

الوثائق

تقرير فريق أصدقاء الرئيس

(ج) التصنيفات الإحصائية الدولية؛

الوثائق

تقرير فريق الخبراء المعني بالتصنيفات الإحصائية الدولية

(د) البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

الوثائق

تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة

تقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

تقرير الأمين العام عن العمل المتعلق باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة

(هـ) متابعة مقررات الجمعية العامة ‘والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

(و) تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

الوثائق

تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية — المكانية

(ز) البيانات الضخمة؛

الوثائق

تقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية

(ح) تطوير الإحصاءات الإقليمية؛

الوثائق

تقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية في أفريقيا

(ط) الإحصاءات المتعلقة بالحوكمة والسلام والأمن؛

الوثائق

تقرير فريق برايا المعني بإحصاءات الحوكمة

(ي) بيانات مفتوحة.

الوثائق

تقرير البنك الدولي

٧ - المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات).

٨ - جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة ومواعيد انعقادها.

الوثائق

مذكرة من الأمانة العامة تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الخمسين للجنة

مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة

٩ - تقرير اللجنة عن أعمال دورتها التاسعة والأربعين.

جيم - المقررات التي يُوجه انتباه المجلس إليها

٣ - يوجِّه انتباه المجلس إلى المقرَّرات التالية التي اتخذتها اللجنة.

١٠١/٤٨

إطار المؤشرات العالمية للأهداف والغايات الإنمائية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أعربت عن تقديرها لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لما أنجزه من أعمال في صقل إطار المؤشرات المتفق عليه في دورتها السابعة والأربعين بوصفه نقطة انطلاق عملية تتناول بعض المسائل، لا جميع المسائل، التي أثيرت في تلك الدورة، وأكدت على أن وضع إطار المؤشرات ما زال جارياً، وشددت على ضرورة معالجة المسائل المتبقية على سبيل الأولوية؛

(ب) وافقت على إطار المؤشرات العالمية المنقح للأهداف والغايات الإنمائية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٢]، بما في ذلك التحسينات التي أدخلت على عدة مؤشرات، على النحو الوارد في المرفق الثالث لتقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة[٣]، وأكدت على أن هذا الاتفاق يحقق إلى حد بعيد الوعد المتعلق بتقديم إطار للمؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، حسبما طلبته الجمعية العامة؛

(ج) شددت على أن الغرض من المؤشرات العالمية هو متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي، وأن المؤشرات العالمية لا تنطبق بالضرورة على جميع السياقات الوطنية، وأنه سيجري وضع مؤشرات لمستويات الرصد الإقليمية والوطنية ودون الوطنية على الصعيدين الإقليمي والوطني استناداً إلى الأولويات والحقائق والقدرات والظروف على الصعيد الوطني؛

(د) أقرت بضرورة مواصلة العمل والتعديلات لكفالة أن تلبي المؤشرات العالمية بصورة كاملة مستوى الطموح الذي تتضمنه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ووافقت على الخطة المقترحة لإجراء تحسينات سنوية في المؤشرات وفي الاستعراضين الشاملين اللذين سيقدمان إلى اللجنة في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥؛

(هـ) وافقت من حيث المبدأ على الخطة الرامية إلى وضع مؤشرات إضافية ممكنة، ولكن في ضوء عبء الإبلاغ الإضافي الذي سيقع على عاتق البلدان، وإذ وضعت في اعتبارها أهمية الحفاظ على استقرار إطار المؤشرات، فقد وافقت أيضاً على أن يكون ذلك جزءا من الاستعراض الشامل، عقب إجراء عملية سليمة ومفتوحة وشفافة؛

(و) أعربت عن تأييدها للخطط الرامية إلى تطوير مؤشرات المستوى الثالث، على النحو المبين في وثيقة المعلومات الأساسية المتصلة بذلك، وأكدت الحاجة

(٢) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٣) E/CN.3/2017/2.

إلى مواصلة استعراض منهجيات المؤشرات وإعادة تصنيف المؤشرات حسب الفئة استناداً إلى آليات إعادة التصنيف حسب الفئة، على النحو المبين في تقرير الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ز) وافقت على الاختصاصات المنقحة لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، بما في ذلك آلية لتناوب العضوية والرئاسة في الفريق، على النحو الوارد في المرفق الأول لتقرير الفريق، وشددت على أن يكون عدد الأعضاء المناوبين محدودا في كل دورة بغية الحفاظ على الذاكرة المؤسسية للفريق؛

(ح) أكدت على ضرورة تسريع العمل لوضع مؤشرات المستوى الثالث؛

(ط) أوصت بزيادة أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية لضمان تعزيز القدرات الإحصائية للوفاء بمتطلبات البيانات هذه، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات نزاع وما بعد انتهاء الصراع، وغيرها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة؛

(ي) رحبت بمسار العمل المتعلق بتصنيف البيانات لضمان أن تستجيب المؤشرات للهدف المرجو من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، في جملة مجالات منها مجال الشيخوخة، وأحاطت علما بالاقتراح المقدم من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لإنشاء أفرقة مدن معنية بالشيخوخة وبيانات مصنفة حسب العمر، ووافقت على أن يُدرَج في جدول أعمال دورتها التاسعة والأربعين بند بشأن الشيخوخة والبيانات المصنفة حسب العمر؛

(ك) أقرت بالدور القيم للوكالات الراعية في مواءمة الإحصاءات لأغراض الإبلاغ على الصعيد العالمي، وطلبت إليها تقديم قائمة بالوكالات الوطنية التي توفر بيانات للنظام الدولي وتتبادل جداول جمع البيانات، لكفالة التعقب الكامل للبيانات المستخدمة في المصادر الدولية، وشددت في الوقت نفسه على دور المكاتب الإحصائية الوطنية بوصفها منسقة النظام الإحصائي الوطني؛

(ل) أوصت بقوة بأن تُستخدم البيانات الوطنية لأغراض الإبلاغ على الصعيد العالمي وأن تجرى التعديلات والتقديرات في البيانات القطرية بالتشاور الكامل مع البلدان، وعبر آليات شفافة تماما، وفي هذا السياق، طلبت إلى فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة أن يتولى وضع مبادئ توجيهية بشأن الطريقة التي تستطيع بها الوكالات والبلدان الراعية أن تعمل معا للإسهام في تدفقات البيانات اللازمة للحصول على إحصاءات منسقة؛

(م) أعربت عن تأييدها لمشروع مختبر البيانات القطرية الذي تنفذه شعبة الإحصاءات في الوقت الراهن، والذي تُعرض فيه البيانات الوطنية والدولية جنبا إلى جنب، من أجل تيسير الحوار بين البلدان والوكالات الراعية، وشرح الاختلافات وتحسين التنسيق؛

(ن) أقرت ببرنامج العمل المقترح لفريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، على النحو المبين في الفرع الخامس من تقريرها، وطلبت إلى الفريق أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الإحصائية في دورتها التاسعة والأربعين عن تنفيذ برنامج العمل المقترح.

١٠٢/٤٨

الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أعربت عن تقديرها للفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على التقرير الذي قدمه[٤] والعمل الذي نفذه.

(٤) E/CN.3/2017/3.

(ب) وافقت على الاختصاصات المنقحة للفريق الرفيع المستوى، على النحو الوارد في المرفق الثالث لتقريرها، الذي يفصل الآلية المتعلقة بتناوب العضوية ورئاسة الفريق الرفيع المستوى؛

(ج) أعربت عن تقديرها للجنة البرنامج للعمل الممتاز الذي اضطلعت به بشأن تشكيل برنامج منتدى الأمم المتحدة العالمي الأول للبيانات؛

(د) وافقت على أن يواصل منتدى الأمم المتحدة العالمي للبيانات توفير حيز لإجراء حوار متواصل بين مختلف مجتمعات البيانات، بهدف إقامة شراكات وتعاون وثيق مع النظم الإحصائية الوطنية؛

(ه) وافقت على برنامج العمل المقترح للفريق الرفيع المستوى، وطلبت إلى الفريق أن يقدِّم تقريرا إلى اللجنة عن تنفيذه في دورتها التاسعة والأربعين؛

(و) اعتمدت خطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، ولاحظت أنها وثيقة حية، رهناً بإجراء تعديلات في المستقبل، وشددت على أهمية تنفيذها، بوسائل تشمل الخطط الإقليمية والوطنية؛

(ز) رحبت بالتزام أعضاء لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية بالإسهام فعلياً في تنفيذ خطة عمل كيب تاون العالمية، لجملة أمور منها بناء القدرات في المجالات الإحصائية لكل منهم؛

(ح) رحبت باستنتاجات الحلقة الدراسية المتعلقة بالبيانات المفتوحة بشأن موضوع "إضافة قيمة بمضاهاة إمكانيات الوصول بالخصوصية والأمن"، المعقودة في نيويورك في ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، وأشارت إلى أنها، نظراً إلى أن مبادرات البيانات المفتوحة مشار إليها صراحة في خطة عمل كيب تاون العالمية ويمكن أن يكون لها دور حاسم في دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٥]، أدرجت بندا بشأن البيانات المفتوحة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين المقرر عقدها في عام

(٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

٢٠١٨، وشجعت الأفرقة العاملة في مجال البيانات الضخمة، والمبادئ الأساسية وأطر الجودة، على أن تضع في اعتبارها الجوانب ذات الصلة من البيانات المفتوحة في برامج عمل كل منها.

١٠٣/٤٨

خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أعربت عن تقديرها البالغ للمنظمين والمانحين في المؤتمرات الإقليمية المتعلقة بخطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية على مساهمتهم في نجاح تنظيم تلك الأحداث؛

(ب) أيدت استنتاجات المؤتمرات الإقليمية، واعتبرت أن صياغة خطط عمل إقليمية خطوة هامة نحو تحديث وتحويل النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية، ولا سيما لأغراض دعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[٦]

(ج) وافقت على الاستكمال المقترح لدليل التنظيم الإحصائي،[٧] وأيدت تنظيم مؤتمرات مواضيعية مركزة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء المعنيين، وبالبناء على المجموعات القائمة من الأعمال في كل مجال من المجالات المواضيعية؛

(د) لاحظت أوجه التآزر بين المواضيع الاستراتيجية التي نوقشت خلال المؤتمرات المتعلقة بخطة التحول وخطة عمل كيب تاون العالمية لبيانات التنمية المستدامة، وشددت على أن خطة العمل العالمية، التي يديرها الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ هي المظلة الشاملة التي ينبغي مواءمة جميع هذه الأنشطة في إطارها؛

(٦) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(٧) منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XVII.7.

(هـ) رحبت بالتقدم المحرز في التعاون بين المنظمات الأعضاء في فريق مذكرة التفاهم بشأن الأنشطة الإحصائية للمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، وصندوق النقد الدولي والأمم المتحدة، وأيدت مجالات الأنشطة ذات الأولوية ومجالات التعاون في المستقبل التي حددها الفريق.

١٠٤/٤٨

تطوير الإحصاءات الإقليمية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا؛[٨]

(ب) أعربت عن تقديرها للعمل المضطلع به في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولتركيز العمل بوجه خاص على المواضيع الناشئة في مجال الإحصاءات، بما في ذلك تحديث وقياس قيمة الإحصاءات الرسمية، والأطر القانونية للإحصاءات الرسمية، وتبادل البيانات الاقتصادية ومشاطرتها، وقياس الظواهر والكوارث القصوى، التي هي أيضا مواضيع تهم المجتمع الإحصائي العالمي؛

(ج) شددت على أهمية بناء قدرات البلدان في المنطقة، بما في ذلك في المجالات الإحصائية الجديدة؛

(د) أشارت إلى إمكانية تطبيق المعايير والمبادئ التوجيهية التي وضعها مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين، وتحقيق فوائد منها على الصعيد العالمي، بما في ذلك النموذج العام لإجراءات العمل الإحصائية، والهيكل الموحد لإنتاج الإحصاءات، والمبادئ التوجيهية المنهجية لقياس رأس المال البشري، والهجرة، والفقر، والإنتاج العالمي، وتكامل البيانات، وسجلات الأعمال التجارية الإحصائية، والإحصاءات المتعلقة بتغير المناخ، ولا سيما من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،[٩] وشجعت

(٨) E/CN.3/2017/6.

(٩) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

الشعبة الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا وشعبة الإحصاءات على التعاون الوثيق بشأن هذه المواضيع؛

(هـ) سلّمت بأهمية التعاون فيما بين اللجان الإقليمية لمواجهة التحديات الإنمائية المشتركة، ولاسيما تلك المتصلة بالحاجة إلى تعزيز النظم الإحصائية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١٠٥/٤٨

استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية[١٠] ووثائقه الأساسية الثلاث، وهنأت الفريق العامل العالمي على تنظيم المؤتمر الدولي الثالث المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية، الذي عقد في دبلن في ٣٠ آب/أغسطس و ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛

(ب) رحبت أيضاً بالتطوير التدريجي لمصادر البيانات الضخمة والتطبيق المنهجي في استخدامها لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

(ج) أيدت توصيات الفريق العامل العالمي بشأن الوصول إلى البيانات المشمولة بحق الملكية، باعتبار ذلك جزءاً من إطار ضمان الجودة في الإحصاءات الرسمية، بما في ذلك النظر في المناقشات المتعلقة بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(د) وافقت على أن يتولى الفريق العامل العالمي إعداد دراسة جدوى لإنشاء منبر عالمي بشأن البيانات والخدمات والتطبيقات، بتطبيق نهج تدريجي ومطرد، مع مواصلة تطبيق نهج الإدارة المرنة لإثبات جدواه؛

(١٠) E/CN.3/2017/7.

(هـ) شددت على ضرورة أن تستند دراسة الجدوى إلى شراكة تقام مع شركات التكنولوجيا، وموفري البيانات، والأوساط الأكاديمية، إذ يمكن أن تسهم بتكنولوجياتها وخبراتها التقنية وتشاطرها في المنبر العالمي، وعلى أن تولي هذه الشراكة الاهتمام الواجب لصياغة إطار سياساتي لحوكمة البيانات وإدارة المعلومات، بما في ذلك معالجة المسائل المتعلقة بموثوقية البيانات وخصوصيتها وسريتها وأمنها؛

(و) طلبت إلى الفريق العامل العالمي أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الإحصائية بشأن دراسة جدوى إنشاء المنبر العالمي في دورتها التاسعة والأربعين المقرر عقدها في عام ٢٠١٨.

١٠٦/٤٨

ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام؛[١١]

(ب) وافقت على الاقتراح الداعي إلى إعادة إنشاء فريق الخبراء المعني بالأطر الوطنية لضمان الجودة،

(ج) رحبت ببرنامج العمل المقترح لفريق الخبراء للسنتين القادمتين وأيدته، ووافقت على إطاره المرجعي المستكمل؛[١٢]

(د) شدّدت على أهمية توافر بيانات مصنفة وعالية الجودة من أجل التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة، وتقديم التقارير بشأنها، على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وأقرت بأن فريق الخبراء أداةٌ جيدة لضمان جودة البيانات لأغراض رصد أهداف التنمية المستدامة؛

---

(١١) E/CN.3/2017/8.

(١٢) المرجع نفسه، المرفق.

(هـ) طلبت إلى فريق الخبراء أن يضع في اعتباره العمل المتعلق بنوعية البيانات الذي سبق الاضطلاع به على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل تفادي تكرار الجهود القائمة، وبغية مواءمة الأطر القائمة، وأن يراعي علاقة ذلك بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(و) شددت على أهمية كفالة جودة البيانات المستمدة من مصادر جديدة، ومن مقدمي البيانات الجدد، بما في ذلك أولئك الذين هم خارج النظام الإحصائي الرسمي؛

(ز) طلبت إلى فريق الخبراء معالجة المسائل التي ينطوي عليها تنفيذ الإطار الوطني لضمان الجودة، بما في ذلك مسائل التنسيق، والحاجة إلى دعم البلدان في تنفيذ الإطار.

١٠٧/٤٨

المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أكدت من جديد ما تتسم به المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية من أهمية متزايدة، وأشارت إلى الالتزامات الوطنية القائمة؛

(ب) وافقت على إنشاء فريق لأصدقاء الرئيس معني بالمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية؛

(ج) وافقت على عناصر برنامج عمل الفريق، كما ورد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام؛[١٣]

(د) حذرت من تغيير المبادئ الأساسية في هذه المرحلة، وشجعت الفريق على تركيز تفكيره على التنفيذ وعلى دراسة احتمال اتساع نطاق المبادئ الأساسية في ما يتعلق بالبيانات غير الرسمية والبيانات غير التقليدية؛

(١٣) E/CN.3/2017/9.

(هـ) طلبت إلى الفريق أن يأخذ في الاعتبار المناقشات الجارية بشأن البيانات المفتوحة، والبيانات الضخمة، وضمان الجودة؛

(و) طلبت إلى الفريق أيضاً اقتراح سبل لزيادة إبراز المبادئ الأساسية، لا سيما خارج دوائر الإحصاءات الرسمية؛

(ز) رحبت بالإعراب عن الاهتمام بالانضمام إلى فريق أصدقاء الرئيس، وطلبت إلى المكتب أن يكمل الإطار المرجعي، واضعاً في اعتباره التعليقات التي أبديت في الدورة الثامنة والأربعين للجنة، وطلبت إلى الأمانة العامة أن تيسر تشكيل الفريق.

١٠٨/٤٨

تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية،[١٤] وأعربت عن امتنانها للتقدم الكبير المحرز في العمل المتعلق بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، تحت قيادة أستراليا والمكسيك، ولوضع الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية في وقت لاحق؛

(ب) كررت تأكيد أهمية خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[١٥] وجولة تعدادات السكان والمساكن لعام ٢٠٢٠، والتعدادات الزراعية بوصفها محركات هامة لإدماج المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية لدعم صنع القرار المستند إلى أدلة في قطاعات كثيرة، ولزيادة التنسيق والتعاون المؤسسيين بين الوكالات الإحصائية والجغرافية المكانية الوطنية وغيرها من أصحاب المصلحة، وخاصة في البلدان النامية؛

(ج) أيدت المبادئ التوجيهية الخمسة للإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية الذي وضعه فريق الخبراء، وبالصيغة التي اعتمدتها لجنة الخبراء المعنية

(١٤) E/CN.3/2017/10.

(١٥) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، بغية تطوير الإطار الكامل بوصفه معيارا دوليا في وقت مناسب؛

(د) سلمت بأهمية مواصلة عمل فريق الخبراء، وتركيزه على توطيد وتنفيذ الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، بما في ذلك إعداد أمثلة على الصعيد القطري؛

(هـ) علقت، في هذا السياق، على جوانب الإطار العالمي للمعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية، وبوجه خاص على أهمية المعايير والترميز الجغرافي والشواغل المتعلقة بالخصوصية، وأشارت إلى ضرورة عرض البيانات الإحصائية في شكل مجاميع لا بيانات فردية، وطلبت إلى فريق الخبراء أن يأخذ هذه التعليقات في الاعتبار؛

(و) وافقت على الاقتراح الداعي إلى تعزيز ولاية فريق الخبراء ليصبح فريق التنسيق الشامل لجميع الأنشطة في مجال تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية؛

(ز) شددت على الحاجة إلى أن تتولى الهيئات الإحصائية الإقليمية تطوير وتعزيز الشراكات مع الهيئات الإقليمية للجنة الخبراء المعنية بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية العالمية، نظرا لأهمية هذه الشراكات المتزايدة في سياق تكامل البيانات المستمدة من الدراسات الاستقصائية، والمصادر الإدارية، والمعلومات الجغرافية المكانية، بالنسبة إلى أهداف التنمية المستدامة، وشددت أيضاً على الحاجة إلى تبسيط عمليات إنتاج الإحصاءات.

١٠٩/٤٨

الإحصاءات الاجتماعية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير الأمين العام، وأشادت بالعمل الذي أنجزته الشعبة الإحصائية وشركاؤها في هذا المجال؛[١٦]

(١٦) E/CN.3/2017/11.

(ب) أيدت التصنيف الدولي للأنشطة لأغراض إحصاءات استخدام الوقت (تصنيف عام ٢٠١٦) لاستخدامه باعتباره تصنيفا إحصائيا دوليا، وأعربت عن تقديرها للجهود التي تبذلها البلدان والخبراء الآخرون الذين ساهموا في إعداد صيغته النهائية؛

(ج) أيدت الاقتراح الداعي إلى وضع مبادئ توجيهية منهجية بشأن كيفية تفعيل تصنيف عام ٢٠١٦، وإنتاج إحصاءات استخدام الوقت، باستخدام أحدث التكنولوجيات، وأشارت إلى البلدان التي أعربت عن رغبتها في المساهمة في المبادئ التوجيهية، وأشارت أيضا إلى الحاجة إلى تقديم المساعدة التقنية إلى البلدان، ولا سيما في المناطق النامية؛

(د) حثت البلدان على إيلاء أولوية عليا لإحصاءات استخدام الوقت، نظرا لازدياد الطلب عليها وما لها من دور حاسم في استعراض أهداف التنمية المستدامة ورصدها؛

(هـ) رحبت بمشروع المبادئ التوجيهية المنهجية لأغراض إنتاج إحصاءات بشأن ملكية الأصول من منظور جنساني، التي وضعتها شعبة الإحصاءات والشركاء الرئيسيون بموجب مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، ورحبت أيضاً بإنجاز المبادئ التوجيهية المتعلقة بإنتاج إحصاءات بشأن تنظيم المشاريع من منظور جنساني، وتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان المهتمة في تنفيذها؛

(و) أيدت الخطوات القادمة المقترحة في إطار البرنامج العالمي للإحصاءات الجنسانية، ورحبت باقتراح اليابان استضافة المنتدى العالمي السابع المعني بالإحصاءات الجنسانية، والاجتماع الثاني عشر المشترك بين الوكالات والخبراء المعني بالإحصاءات الجنسانية، في طوكيو في عام ٢٠١٨؛

(ز) رحبت بقيام شعبة الإحصاءات بإطلاق برنامج إحصاءات الإعاقة، وأقرت برنامج عملها، وطلبت أن يجري توسيع العمل في سياق رصد أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع الجهات المعنية في هذا المجال، وطلبت إلى شعبة الإحصاءات أن

تضع في اعتبارها صكوك القياس القائمة، بما في ذلك تلك التي وضعتها منظمة الصحة العالمية وفريق واشنطن المعني بإحصاءات الإعاقة، وأيدت استخدام مجموعة الأسئلة القصيرة المتعلقة بحالة الإعاقة التي وضعها فريق واشنطن لأغراض التصنيف في ما يتعلق بالأهداف.

١١٠/٤٨

إحصاءات المخدرات وتعاطيها

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أحاطت علماً بعرض تقرير المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، عن وضع خريطة طريق لتحسين إحصاءات المخدرات[١٧]، وأعربت عن تقديرها للمعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لما اضطلعا به من أعمال لاستعراض التحديات القائمة وإعداد خارطة طريق شاملة؛

(ب) أقرت بأن لجنة المخدرات هي هيئة تقرير السياسات في الأمم المتحدة المنوط بها المسؤولية الأولى عن شؤون مراقبة المخدرات، ولذلك، وبعد أن استعرضت المزايا الإحصائية لخريطة الطريق وأقرت بها، فقد رأت أن تنظر فيها لجنة المخدرات لكفالة مواءمتها مع توجيهات السياسة العامة للجنة المخدرات، وفي هذا الصدد، شجعت التعاون بين اللجنة الإحصائية ولجنة المخدرات؛

(ج) أكدت الحاجة إلى بناء القدرات الإحصائية الوطنية من أجل دعم الدول الأعضاء في تحسين نوعية إحصاءات المخدرات وتوافرها، ودعت المنظمات الدولية والإقليمية إلى دعم الدول الأعضاء في هذا الصدد، بناء على طلبها.

(١٧) E/CN.3/2017/12.

١١١/٤٨

الحسابات القومية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحَّبت بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية[١٨]، وأعربت عن تقديرها لما يضطلع به أعضاء الفريق العامل، واللجان الإقليمية وسائر المنظمات الإقليمية والبلدان من أنشطة لتيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ والإحصاءات الداعمة له، وأيدت برنامج عمل الفريق العامل وفريق الخبراء الاستشاري المعني بالحسابات القومية لعام ٢٠١٧؛

(ب) أعربت عن تقديرها لإحراز تقدم في حلِّ المسائل البحثية المتصلة بتنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، ولاحظت ظهور بعض المسائل المفاهيمية التي تتجاوز نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وطلبت إلى الفريق العامل إبلاغ اللجنة بالتقدم المحرز في معالجة هذه المسائل، واضعاً في اعتباره التكامل بين الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وأطر قياس التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛[١٩]

(ج) أعربت عن تقديرها للتوجيهات المقدمة بشأن المسائل الناشئة عن تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، بما في ذلك إنجاز عدد من الكتيبات والأدلة والمبادئ التوجيهية التي ستُيسِّر تنفيذ هذا النظام والإحصاءات الداعمة له، وحثت الفريق العامل على أن يواصل إعطاء الأولوية لتقديم توجيهات عملية بشأن المسائل التي من شأنها تيسير تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨؛

(د) شجعت الوكالات الدولية على تسريع العمل من أجل إنشاء آليات لضمان تبادل البيانات بين البلدان لمعالجة التفاوتات في التدفقات عبر الحدود والمواقف الناشئة عن عولمة الإنتاج والتجارة والتمويل؛

---

(١٨) E/CN.3/2017/13.

(١٩) انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠.

(هـ) رحبت بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨، وأعربت عن القلق إزاء الانخفاض النسبي في مستوى الامتثال للحد الأدنى المطلوب من البيانات، وحثت البلدان التي ينخفض لديها مستوى الامتثال على وضع بيانات مصدرية أساسية لتجميع حسابات قومية ذات صلة بالسياسات العامة، وتفي بالغرض، وفي هذا الصدد دعت الوكالات العالمية والإقليمية إلى توفير برنامج هادف وممول ومنسق لا يتعلق بالحسابات القومية فحسب، بل وبالإحصاءات المتكاملة للأسر المعيشية والأعمال التجارية، وذلك لدعم تجميع الحسابات القومية؛

(و) لاحظت التقدم الذي أحرزته مبادرة آلية نقل بيانات الحسابات القومية بنظام تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية، وسلَّمت بأن تنفيذ مبادرة تكنولوجيا تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية من جانب البلدان سيُيسِّر نقل البيانات، وهو ما سيُقلِّل إلى حد بعيد عبء الاستجابة في تقديم البيانات إلى المنظمات الدولية.

١١٢/٤٨

المحاسبة البيئية والاقتصادية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أعربت عن تقديرها لعمل لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية-الاقتصادية في زيادة تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لتحقيق الأهداف الواردة في استراتيجية التنفيذ المستكملة، ولتركيز اللجنة مجددا على تنسيق برنامج عمل على الصعيد العالمي؛

(ب) أكدت قيمة نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية في قياس مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) طلبت إلى لجنة الخبراء مواصلة عملها بشأن وضع قواعد بيانات بشأن الامتثال لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية تتضمن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة،

على أن تتولى منظمات دولية وضع التقديرات بالتشاور مع البلدان النامية، وألا تنشر النتائج إلا بموافقة البلدان؛

(د) أيدت جهود لجنة الخبراء الرامية إلى تعزيز بناء القدرات، وهي جهود تشمل إعداد دورات متعمقة ودروس للتعلم الإلكتروني بشأن نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، ووضع وثائق للتوجيه التقني، بما في ذلك ملاحظات تقنية، وتطوير قاعدة معارف، وتجديد التركيز على تنسيق المساعدة التقنية على الصعيد العالمي؛

(هـ) وافقت من حيث المبدأ على المجالات ذات الأولوية المقترحة للنهوض بخطة البحوث المتعلقة بالإطار المركزي لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وحثت لجنة الخبراء على دعم التعاون فيما بين جميع الأفرقة التقنية ذات الصلة؛

(و) أيدت الجهود التي تبذلها لجنة الخبراء لاستكمال دليل المحاسبة التجريبية للنظم الإيكولوجية التابعة لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية لعام ٢٠٢٠، وشجعت البلدان على توسيع نطاق التجربة والاختبار؛

(ز) رحبت بالتعاون مع لجنة منظمة السياحة العالمية المعنية بالإحصاءات وحساب السياحة الفرعي ، وطلبت إعداد مذكرة تقنية بشأن الصلة بين نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية وحساب السياحة الفرعي، في أقرب وقت ممكن؛

(ح) شجعت اللجنة على وضع مواد لدعم تعزيز هذا النظام، ولا سيما المواد التي تزيد التوعية بفائدته لأغراض السياسات العامة.

١١٣/٤٨

برنامج المقارنات الدولية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير البنك الدولي،[٢٠] وأعربت عن تقديرها للبنك الدولي، بوصفه الوكالة المنفذة العالمية لبرنامج المقارنات الدولية، ولمختلف الوكالات المنفذة

(٢٠) E/CN.3/2017/15.

الإقليمية لما تبذله من جهود بشأن دورة المقارنات الجديدة، والانتقال السلس إلى الترتيبات التنظيمية الجديدة لجعل البرنامج دائماً؛

(ب) أعربت عن تأييدها لإطار الحوكمة المنشأ، ورحبت ببدء أنشطة مجالس الإدارة المنشأة حديثا لتنفيذ دورة مقارنة لعام ٢٠١٧؛

(ج) اعتمدت التعديل المقترح في تكوين مجلس إدارة برنامج المقارنات الدولية ليستوعب الجهات المانحة الإقليمية الرئيسية بوصفها أعضاء دائمين إضافيين في المجلس، تمشيا مع توصية فريق أصدقاء الرئيس بشأن جولة برنامج المقارنات الدولية لعام ٢٠١١، ولاحظ أن تشكيلة المجلس قد تخضع للاستعراض في المستقبل في ما يتعلق بتحديد التمثيل المناسب؛

(د) أعربت عن ارتياحها العام إزاء الأنشطة المتعلقة بالحوكمة، والمسائل التقنية، وأنشطة بناء القدرات والدعوة والتمويل، التي اضطُلع بها حتى الآن، وفي حين لاحظت الشواغل التي أعربت عنها بعض البلدان، طلبت أن يمضي العمل في الدورة الحالية بطريقة مفتوحة وشفافة؛

(هـ) حثت البلدان المشاركة على إدماج وتنسيق أنشطة برنامج المقارنات الدولية مع أعمالها العادية المتعلقة بإحصاءات الأسعار والحسابات القومية، لكفالة أن يصبح البرنامج برنامجاً دائماً ومستداماً حقاً، وطلبت إيلاء اهتمام مناسب للبحوث المتعلقة بحل مسائل التضارب المحتملة بين البرنامج والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك؛

(و) أكدت الحاجة إلى تشجيع استخدام بيانات برنامج المقارنات الدولية في عمليات صنع القرارات العادية.

١١٤/٤٨

سجلات الأعمال التجارية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية،[٢١] وهنأت فريق فيسبادن على التقدم المحرز بشأن عدد من المسائل الناشئة؛

(ب) كررت تأكيد أهمية السجلات التجارية، وشددت على الحاجة إلى أنشطة لبناء القدرات في هذا المجال لصالح البلدان النامية؛

(ج) أيدت الاقتراح الداعي إلى وضع مبادئ توجيهية للأمم المتحدة بشأن سجلات الأعمال التجارية الإحصائية، استنادا إلى المبادئ التوجيهية القائمة، ولا سيما المبادئ التوجيهية المتعلقة بسجلات الأعمال التجارية الإحصائية للجنة الاقتصادية لأوروبا، ومع مراعاة احتياجات البلدان ذات النظم الإحصائية الأقل تطورا، وذلك بإدراج توجيهات عملية وحالات قطرية تنطبق على طائفة واسعة من النظم الإحصائية؛

(د) طلبت إنشاء لجنة خبراء بتمثيل جغرافي متوازن، وتحدد لها اختصاصات تتولى بموجبها إعداد المبادئ التوجيهية لسجلات الأعمال التجارية الإحصائية، وتقديم إرشادات بشأن مسائل إحصاءات التجارة والإحصاءات الاقتصادية الأساسية، واضعة في اعتبارها استخدام البيانات الإدارية، واختيار الوحدات الإحصائية في سياق العولمة، والمسائل المتصلة بقطاع غير رسمي كبير؛

(هـ) أيدت الاختصاصات المستكملة لفريق فيسبادن.

(٢١) E/CN.3/2017/16.

١١٥/٤٨

إحصاءات السياحة

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) أعربت عن تقديرها لتقرير منظمة السياحة العالمية، وأقرت بالدعم الذي تقدمه منظمة السياحة العالمية إلى البلدان في هذا المجال؛

(ب) أيدت تولي فريق الخبراء العامل المعني بقياس السياحة المستدامة التابع لمنظمة السياحة العالمية وضع الإطار الإحصائي لقياس السياحة المستدامة، وهي عملية ستشمل وضع مؤشرات للسياحة المستدامة وقياس المشاريع التجريبية على الصعيد دون الوطني، ولاحظت اهتمام عدد من البلدان في المشاركة في هذه المشاريع التجريبية؛

(ج) وافقت على الاقتراح الداعي إلى إعداد دليل تجميعي لحساب السياحة الفرعي، تحت إشراف لجنة منظمة السياحة العالمية المعنية بالإحصاءات وحساب السياحة الفرعي ؛

(د) وافقت على الاقتراح الداعي إلى إعداد مذكرة تقنية لربط نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وحساب السياحة الفرعي تحت إشراف لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية والاقتصادية، ولجنة منظمة السياحة العالمية المعنية بالإحصاءات وحساب السياحة الفرعي ؛

(هـ) أكدت الحاجة إلى بناء القدرات من أجل قياس السياحة المستدامة، وبوجه خاص لتجميع الحساب الفرعي للسياحة ونظام الحسابات البيئية والاقتصادية، مع مراعاة القيود والتحديات التي تواجه النظم الإحصائية في البلدان النامية.

١١٦/٤٨

إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية

إن اللجنة الإحصائية:

(أ) رحبت بتقرير فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية[٢٢]

(ب) وافقت على خطة العمل المقترحة لوضع الصيغة النهائية للدليل المتعلق بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية، بما في ذلك إجراء مشاورات عالمية، وشددت على ضرورة أن يُنجز العمل قبل الدورة التاسعة والأربعين للجنة لكي يتسنى للجنة النظر في الدليل لإقراره في عام ٢٠١٨؛

(ج) أيدت استخدام مشروع الدليل في إنتاج إحصاءات بشأن التعدين، وفي تحليل تأثيره على الاقتصاد والبيئة والمجتمع الأوسع، وشددت على أهمية توافر نسخ بمختلف اللغات؛

(د) رأت أن الولاية الأصلية لفريق أولانباتار سوف تكتمل بعد المصادقة على الدليل في عام ٢٠١٨، ما لم يقدم اقتراح ملموس بتمديد ولاية الفريق لتشمل، على سبيل المثال، أنواع أخرى من الموارد الطبيعية.

١١٧/٤٨

المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)

أحاطت اللجنة الإحصائية علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير شعبة الإحصاءات بشأن الأنشطة والخطط والأولويات الحالية للشعبة. وعلى وجه الخصوص، أحاطت اللجنة علما بمشروع برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين ٢٠١٨ -٢٠١٩، الوارد في ورقة غرفة اجتماعات. وأذنت للمكتب بأن ينقح قائمة النواتج في برنامج العمل الحالي للفترة ٢٠١٦ -٢٠١٧، حسب الاقتضاء. وأحاطت علما أيضاً بتوصية

(٢٢) E/CN.3/2017/18.

مكتب خدمات الرقابة الداخلية التي قدمها في عملية مراجعة داخلية لحسابات البرنامج الفرعي للإحصاءات أجريت في عام ٢٠١٦[٢٣]، بأن تقوم إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالتشاور مع اللجنة الإحصائية، باستكشاف إمكانية تعيين مسؤول كبير لوظيفة كبير إحصائيي الأمم المتحدة، ليتولى تنسيق المسائل الإحصائية في جميع كيانات الأمم المتحدة. وقد وافقت اللجنة على أن يواصل الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات للإحصاءات مناقشة هذا الموضوع لأغراض خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

١١٨/٤٨

بنود للعلم

أحاطت اللجنة الإحصائية علماً بالتقارير التالية:

تقرير الأمين العام عن العمل المتعلق باستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[٢٤]

تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية[٢٥]

تقرير الأمين العام عن الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية[٢٦]

تقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية[٢٧]

تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن إحصاءات التعليم[٢٨]

---

(٢٣) مكتب خدمات الرقابة الداخلية، "مراجعة إدارة البرنامج الفرعي للإحصاءات وما يتصل بها من مشاريع التعاون التقني في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية" (التقرير ٠٣٢/٢٠١٦).

(٢٤) E/CN.3/2017/4.

(٢٥) E/CN.3/2017/19.

(٢٦) E/CN.3/2017/20.

(٢٧) E/CN.3/2017/21.

(٢٨) E/CN.3/2017/22.

تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصائيات الأسعار[٢٩]

تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل[٣٠]

تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية[٣١]

تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية[٣٢]

تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية[٣٣]

تقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية[٣٤]

تقرير لجنة كبار إحصائيي منظومة الأمم المتحدة[٣٥]

تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية[٣٦]

تقرير الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي عن بناء القدرات الإحصائية[٣٧]

تقرير الجهات الراعية لمبادرة تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية[٣٨]

مذكرة من الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات والمتصلة بعمل ‘اللجنة الإحصائية[٣٩]

---

(٢٩) E/CN.3/2017/23.

(٣٠) E/CN.3/2017/24.

(٣١) E/CN.3/2017/25.

(٣٢) E/CN.3/2017/26.

(٣٣) E/CN.3/2017/27.

(٣٤) E/CN.3/2017/28.

(٣٥) E/CN.3/2017/29.

(٣٦) E/CN.3/2017/30.

(٣٧) E/CN.3/2017/31.

(٣٨) E/CN.3/2017/32.

(٣٩) E/CN.3/2017/33.

الفصل الثاني

بنود للمناقشة واتخاذ القرار

ألف - البيانات والمؤشرات المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

١ - نظرت اللجنة في البند ٣ (أ) من جدول أعمالها في جلساتها الأولى والثانية والثالثة والسابعة والثامنة المعقودة في٧ و ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ٧ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2017/2) وتقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدمة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.3/2017/3). وكان معروضا على اللجنة أيضا تقرير الأمين العام عن العمل المنفذ لاستعراض التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (E/CN.3/2017/4).

٢ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٧ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به المراقب عن الفلبين الذي عرض تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وبعد ذلك، أدلى ببيانات ممثلو المكسيك والسويد والاتحاد الروسي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وكوبا، وألمانيا، والصين، وإيطاليا، واليابان، ولاتفيا، وسويسرا، وجمهورية كوريا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكولومبيا، ونيوزيلندا، والبرازيل، وكذلك المراقبان عن إكوادور (نيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين) ومالطة (باسم الاتحاد الأوروبي).

٣ - وفي الجلسة ٢ المعقودة في ٧ آذار/مارس، واصلت اللجنة نظرها في هذا البند الفرعي، واستمعت إلى بيانات أدلى بها ممثل رومانيا، وكذلك المراقبون عن بنغلاديش (باسم مجموعة أقل البلدان نموا)، وفيجي (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية)، وتركمانستان، وملديف (باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة)، وناميبيا (باسم الدول الأفريقية) والهند، والفلبين، وكندا، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، والجزائر، وماليزيا، وبليز (باسم الجماعة الكاريبية) وأستراليا، ومصر (باسم الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا))، وألبانيا، والنرويج، والجمهورية الدومينيكية، والأرجنتين، ومنغوليا، والبحرين، وساموا، وجنوب أفريقيا، وقيرغيزستان، والنمسا، وميانمار، والأردن، وأوكرانيا، وإسبانيا، وكازاخستان، وباراغواي، وسري لانكا، وإسرائيل، وأوروغواي.

٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات، بشأن تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية المستدامة، المراقب عن أمانة جماعة المحيط الهادئ وممثلا منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) (متحدثة أيضا باسم لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

٦ - وفي الجلسة ٣ المعقودة في ٨ آذار/مارس، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به المراقب عن هنغاريا، الذي عرض تقرير الفريق الرفيع المستوى للشراكة والتنسيق وبناء القدرات في مجال الإحصاءات لرصد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (E/CN.3/2017/3)، أيضا في إطار البند ٣ (أ). وبعد ذلك، أدلى ببيانات ممثلو المكسيك والسويد وسويسرا وإيطاليا وقطر (باسم الدول الأعضاء في الإسكوا)، وكوبا، ونيوزيلندا، وكولومبيا، والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك المراقبون عن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وبليز، وسورينام، وجنوب أفريقيا، وتونس، والمغرب، والهند، ومصر (باسم الدول الأفريقية)، والسنغال، والعراق، وبنغلاديش، والدانمرك.

٧ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقب عن دولة فلسطين، وممثلا منظمة الأغذية والزراعة (باسم لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية)، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

٨ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٩ - في الجلسة الثانية المعقودة في ٧ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار بعنوان "أعمال اللجنة الإحصائية المتصلة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، مقدم في إطار البند ٣ (أ)، وارد في ورقة غير رسمية باللغة الإنجليزية.

١٠ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلو كوبا وليبيا والصين، وكذلك المراقبون عن الهند، وسورينام، وجنوب أفريقيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وعمان، والأردن، ومصر.

١١ - وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع قرار منقح وارد في ورقة غير رسمية باللغة الإنكليزية.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أُبلغت اللجنة أن مشروع القرار لا تترتب عليه أي آثار في الميزانية البرنامجية.

١٣ - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو الكاميرون، وسويسرا، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي)، والمكسيك، وألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والاتحاد الروسي، وإيطاليا، ولاتفيا، والبرازيل، والصين، ونيوزيلندا، وكولومبيا، وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وأنغولا، وكذلك المراقبون عن أوغندا، والهند، وسورينام، والأرجنتين، وكندا، والفلبين، وساموا (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية) وأوروغواي، وجنوب أفريقيا، والدانمرك، والنرويج، وجمهورية فنزويلا البوليفارية، وأستراليا، والبحرين (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، وجمهورية إيران الإسلامية، وبيرو، وبنغلاديش، والسودان، ومنغوليا، وإسرائيل، وإندونيسيا، وهنغاريا، والجمهورية الدومينيكية، وتونس، وباراغواي، وميانمار، وسري لانكا، وتايلند، والجزائر، ومالطة، ومصر (بالنيابة عن الدول الأعضاء في الإسكوا) وبنما. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن دولة فلسطين.

١٤ - وفي الجلسة السابعة أيضاً، اعتمدت اللجنة مشروع القرار وقدمت توصية باعتماده النهائي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

١٥ - وفي الجلسة نفسها، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرر في إطار البند ٣ (أ) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠١/٤٨).

١٦ - وفي الجلسة السابعة، وأيضا في إطار البند ٣ (أ)، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرر آخر وارد أيضا في ورقة غير رسمية قدمها المقرر. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٢/٤٨).

باء - خطة التحول في مجال الإحصاءات الرسمية

١٧ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ب) من جدول أعمالها في جلستيها الثالثة والثامنة المعقودتين في ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الثالثة، المعقودة في ٨ آذار/ مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام عن خطة التحوُّل في مجال الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2017/5).

١٨ - وفي الجلسة الثالثة، استمعت اللجنة إلى بيان أدلى به مدير شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي عرض تقرير الأمين العام. وبعد ذلك، أدلى

ببيانات ممثلو كل من سويسرا، وكولومبيا، ونيوزيلندا، والسويد، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن المراقبين عن سورينام (باسم الجماعة الكاريبية) وجنوب أفريقيا، والفلبين، وبربادوس، والمملكة العربية السعودية، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والأردن، وساموا، وبنغلاديش، والسنغال (باسم الدول الأفريقية) وتركمانستان.

١٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبان عن دولة فلسطين (باسم الدول الأعضاء في الإسكوا) والجماعة الكاريبية، وممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها، قدم رئيس شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٢١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ب) من جدول أعمالها. وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٣/٤٨).

جيم - تطوير الإحصاءات الإقليمية

٢٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ج) من جدول أعمالها في جلستيها الثالثة والسابعة المعقودتين في ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٨ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير اللجنة الاقتصادية لأوروبا عن تطوير الإحصاءات الإقليمية (E/CN.3/2017/6) واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي عرض التقرير.

٢٣ - وفي الجلسة الثالثة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ج) ممثلو ألمانيا ونيوزيلندا والاتحاد الروسي ولاتفيا والمكسيك ،والصين، واليابان، سويسرا والسويد، وكذلك المراقبون عن كازاخستان، وأرمينيا، وسلوفينيا، ومنغوليا، والنمسا، وتونس (باسم مجموعة الدول الأفريقية)، وهولندا.

٢٤ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيان ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٢٦ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ج) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول ، الفرع جيم، المقرر ١٠٤/٤٨).

دال - استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية

٢٧ - نظرت اللجنة في البند ٣ (د) من جدول أعمالها في جلساتها الرابعة والسابعة والثامنة المعقودة في ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٨ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الفريق العامل العالمي المعني باستخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2017/7)، واستمعت إلى بيان أدلى به المراقب عن الدانمرك الذي عرض التقرير.

٢٨ - وفي الجلسة الرابعة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (د) ممثلو المكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والكاميرون، واليابان، ونيوزيلندا، والصين، وكوبا، وكذلك المراقبون عن مالطة (باسم الاتحاد الأوروبي) غيانا، هولندا، سلوفينيا، سورينام، وفييت نام، وجنوب أفريقيا، وبولندا، والمغرب، وبربادوس، وأستراليا، وفرنسا، وأرمينيا، وعمان، وإندونيسيا.

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل البنك الدولي ببيان.

٣٠ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٣١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (د) من جدول أعمالها. وفي الجلسة نفسها، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٥/٤٨).

هاء – ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي

٣٢ – نظرت اللجنة في البند ٣ (ه) من جدول أعمالها في جلساتها الرابعة والسابعة والثامنة المعقودة في ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام بشأن ضمان الجودة في النظام الإحصائي العالمي (E/CN.3/2017/8)، واستمعت إلى بيان أدلى به رئيس فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي عرض التقرير.

٣٣ – وفي الجلسة الرابعة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ه) ممثلو المكسيك والبرازيل وكولومبيا، وكذلك المراقبون عن النرويج، وسورينام، وعمان، وكندا، ورواندا، وجمهورية إيران الإسلامية، وجنوب أفريقيا، وفييت نام، وتونس.

٣٤ – وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثلا كل من منظمة الأغذية والزراعة (باسم لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وكذلك المراقب عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٣٥ – وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٣٦ – في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ه) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٦/٤٨).

واو – المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية

٣٧ – نظرت اللجنة في البند ٣ (و) من جدول أعمالها في جلساتها الرابعة والسابعة والثامنة المعقودة في ٨ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الرابعة المعقودة في ٨ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام بشأن المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية (E/CN.3/2017/9)، واستمعت إلى بيان أدلى به مدير شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي عرض التقرير.

٣٨ - وفي الجلسة الرابعة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (و) ممثلو نيوزيلندا واليابان والصين، وكذلك المراقبون عن الهند، وجنوب أفريقيا وسورينام وكوت ديفوار (باسم الدول الأفريقية)، والأرجنتين، وأرمينيا، وبنغلاديش، والدانمرك، والبحرين، ومصر.

٣٩ - وفي الجلسة ذاتها، قدم رئيس شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٤٠ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (و) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٨/ ١٠٧).

زاي - تكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية

٤١ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ز) من جدول أعمالها في جلساتها الرابعة والخامسة والسابعة والثامنة المعقودة في الفترة من ٨ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الرابعة، المعقودة في ٨ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير فريق الخبراء المعني بتكامل المعلومات الإحصائية والجغرافية المكانية (E/CN.3/2017/10)، واستمعت إلى بيان أدلى به المراقب عن أستراليا، الذي عرض التقرير.

٤٢ - وفي الجلسة الرابعة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ز) ممثلو المكسيك، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، ونيوزيلندا، والسويد، واليابان، وألمانيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، فضلا عن المراقبين عن الأردن، والسودان (باسم الدول الأفريقية)، والبحرين، وبليز، وجنوب أفريقيا، وبنغلاديش، وبولندا، ومصر.

٤٣ - وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، أدلى المراقب عن المغرب ببيان. وأدلى ممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ببيان أيضاً.

٤٤ - وفي الجلسة ذاتها، قدم رئيس شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٤٥ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ز) من جدول أعمالها. وفي

الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٨/٤٨).

حاء – الاحصاءات الاجتماعية

٤٦ – نظرت اللجنة في البند ٣ (ح) من جدول أعمالها في جلساتها الخامسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الأمين العام بشأن الإحصاءات الاجتماعية (E/CN.3/2017/11)، واستمعت إلى بيان أدلى به رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، الذي عرض التقرير.

٤٧ – وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ح) ممثلو نيوزيلندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، واليابان، والمكسيك، وألمانيا، والسويد، وإيطاليا والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبون عن الفلبين، وكمبوديا، وبربادوس، ومنغوليا، وغرينادا (باسم الجماعة الكاريبية)، وفنلندا، والهند، وجنوب أفريقيا، والمغرب، وأستراليا، وهنغاريا، والبحرين، وبنغلاديش، والهند، وجمهورية إيران الإسلامية.

٤٨ – وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن دولة فلسطين وممثل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ببيانين.

٤٩ – وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٥٠ – وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ح) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١٠٩/٤٨).

أولا – إحصاءات المخدرات وتعاطيها

٥١ – نظرت اللجنة في البند ٣ (ط) من جدول أعمالها في جلساتها الخامسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير المعهد الوطني للإحصاء والجغرافيا في المكسيك

ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بشأن وضع خريطة طريق دولية لتحسين إحصاءات المخدرات (E/CN.3/2017/12)، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل المكسيك، الذي عرض التقرير.

٥٢ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ط) ممثلو قطر والاتحاد الروسي، وإيطاليا، وكولومبيا، وكوبا، وبيلاروس، البرازيل، وليبيا، وكذلك المراقبون عن إسبانيا، ومالي (باسم الدول الأفريقية)، وبليز، وهولندا، وبيرو، والسودان. وأدلى ممثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ببيان.

٥٣ - وفي الجلسة نفسها ، قدم رئيس فرع الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٥٤ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ط) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٨/١١٠).

ياء - الحسابات القومية

٥٥ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ي) من جدول أعمالها في جلساتها الخامسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بالحسابات القومية (E/CN.3/2017/13). واستمعت اللجنة إلى بيان أدلى به ممثل صندوق النقد الدولي، الذي عرض التقرير.

٥٦ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ي) ممثلو اليابان، وجمهورية كوريا، والاتحاد الروسي، والصين، والبرازيل، وكذلك المراقبون عن المملكة العربية السعودية (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وفيجي، وجامايكا (باسم الجماعة الكاريبية)، والفلبين، والبرتغال، وغيانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكمبوديا، وتركمانستان، والمغرب، وإسبانيا، والأردن، وتونس، وإندونيسيا، وجنوب أفريقيا (باسم الدول الأفريقية).

٥٧ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٥٨ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ي) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الأول، الفرع جيم، المقرر ١١١/٤٨).

كاف - المحاسبة البيئية والاقتصادية

٥٩ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ك) من جدول أعمالها في جلساتها الخامسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة الخامسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير لجنة الخبراء المعنية بالمحاسبة البيئية-الاقتصادية (E/CN.3/2017/14)، واستمعت إلى بيان أدلى به المراقب عن هولندا، الذي عرض التقرير.

٦٠ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ك) ممثلو كل من السويد والصين وسويسرا، وكذلك المراقبون عن جنوب أفريقيا، وجامايكا، والفلبين، وبنغلاديش، وإندونيسيا، وسورينام، وفنلندا، والهند.

٦١ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس فرع الإحصاءات الاقتصادية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٦٢ - وفي الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ك) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٢/٤٨).

لام - برنامج المقارنات الدولية

٦٣ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ل) من جدول أعمالها في جلساتها السادسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير البنك الدولي عن برنامج المقارنات الدولية (E/CN.3/2017/15)، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل البنك الدولي، الذي عرض التقرير.

٦٤ - وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ل) ممثلو الاتحاد الروسي والمكسيك، ونيوزيلندا، وكذلك المراقبون عن الهند، وسورينام (باسم الجماعة الكاريبية)، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وفييت نام.

٦٥ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات المراقبان عن أمانتي الجماعة الكاريبية، ومصرف التنمية الآسيوي، وممثل الإسكوا.

٦٦ - وفي الجلسة نفسها أيضا، قدم رئيس فرع الخدمات الإحصائية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٦٧ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ل) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٣/٤٨).

ميم - سجلات الأعمال التجارية

٦٨ - نظرت اللجنة في البند ٣ (م) من جدول أعمالها في جلساتها السادسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير فريق فيسبادن المعني بسجلات الأعمال التجارية (E/CN.3/2017/16) واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل اليابان، الذي عرض التقرير.

٦٩ - وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (م) ممثلو ألمانيا، وجمهورية كوريا، والمكسيك، وإيطاليا، وكذلك المراقبون عن زامبيا، وعمان (باسم مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، والجمهورية الدومينيكية، وبنغلاديش، ومنغوليا، وموريشيوس، وسري لانكا، والفلبين. وأدلى ببيان أيضا ممثل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادي ببيان أيضاً.

٧٠ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس فرع الإحصاءات التجارية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٧١ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (م) من جدول أعمالها. وفي

الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٨/١١٤).

نون - إحصاءات السياحة

٧٢ - نظرت اللجنة في البند ٣ (ن) من جدول أعمالها في جلساتها السادسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير منظمة السياحة العالمية عن إحصاءات السياحة (E/CN.3/2017/17)، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل منظمة السياحة العالمية، الذي عرض التقرير.

٧٣ - وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (ن) ممثلا المكسيك وكينيا، وكذلك المراقبون عن النمسا، وبليز (باسم الجماعة الكاريبية)، وعمان، والمغرب، وإسبانيا، وفيجي (باسم الدول الجزرية في المحيط الهادئ)، والفلبين، وغيانا.

٧٤ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس فرع الإحصاءات التجارية، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٧٥ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (ن) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ٤٨/ ١١٥).

سين - إحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية

٧٦ - نظرت اللجنة في البند ٣ (س) من جدول أعمالها في جلساتها السادسة والسابعة والثامنة المعقودة في ٩ و ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٩ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة تقرير فريق أولانباتار المعني بإحصاءات الاقتصادات القائمة على الموارد الطبيعية (E/CN.3/2017/18)، واستمعت إلى بيان أدلى به ممثل أستراليا، الذي عرض التقرير.

٧٧ - وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات بشأن البند ٣ (س) ممثلا أنغولا، والاتحاد الروسي، وكذلك المراقبون عن غيانا (باسم الجماعة الكاريبية)، ورواندا (باسم الدول الأفريقية)، وسورينام، وشيلي. وأدلى ببيان أيضاً ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية.

٧٨ - وفي الجلسة نفسها، قدم رئيس قسم إحصاءات الصناعة والطاقة، في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، موجزا للمناقشة.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٧٩ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، كان معروضا على اللجنة مشروع مقرَّر وارد في ورقة غير رسمية قدمها المقرِّر في إطار البند ٣ (س) من جدول أعمالها. وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع المقرر بصيغته المعدلة خلال المناقشة (انظر الفصل الأول، الفرع جيم، المقرر ١١٦/٤٨).

الفصل الثالث

بنود للعلم

١ - في الجلسة السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧، نظرت اللجنة في البند ٤ (البنود الفرعية (أ) إلى (م)) من جدول أعمالها.

٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثل نيوزيلندا، وكذلك المراقبان عن سورينام، وغرينادا (متحدثا باسم الجماعة الكاريبية).

٣ - وفي الجلسة نفسها رد مدير شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على الأسئلة المطروحة والتعليقات المقدمة من القاعة.

ألف - الإحصاءات الديمغرافية

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٤ - نظرت اللجنة في البند ٤ (أ) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية (E/CN.3/2017/19).

٥ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن الإحصاءات الديمغرافية (E/CN.3/2017/19) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرَّر ١١٨/٤٨).

باء - استقصاءات الأسر المعيشية

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٦ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ب) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن أعمال الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية (E/CN.3/2017/20).

٧ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني باستقصاءات الأسر المعيشية (E/CN.3/2017/20) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرَّر ١١٨/٤٨).

جيم – الإحصاءات الصحية

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٨ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ج) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية (E/CN.3/2017/21)

٩ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير منظمة الصحة العالمية عن الإحصاءات الصحية (E/CN.3/2017/21) (انظر الفصل الثالث، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

دال – إحصاءات التعليم

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٠ – نظرت اللجنة في البند ٤ (د) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن إحصاءات التعليم (E/CN.3/2017/22).

١١ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن إحصاءات التعليم (E/CN.3/2017/22) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرَّر ١١٨/٤٨).

هاء – إحصاءات الأسعار

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

١٢ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ه) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصاءات الأسعار (E/CN.3/2017/23)

١٣ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الفريق العامل المشترك بين الأمانات المعني بإحصائيات الأسعار (E/CN.3/2017/23) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

واو – الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

١٤ – نظرت اللجنة في البند ٤ (و) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل (E/CN.3/2017/24).

١٥ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن الإحصاءات الاقتصادية القصيرة الأجل (E/CN.3/2017/24) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرَّر ١١٨/٤٨).

زاي – الإحصاءات المالية

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

١٦ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ز) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (E/CN.3/2017/25)

١٧ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالإحصاءات المالية (E/CN.3/2017/25) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

حاء – إحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

١٨ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ح) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية (E/CN.3/2017/26)

١٩ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير فريق الخبراء المعني بإحصاءات التجارة الدولية والعولمة الاقتصادية (E/CN.3/2017/26) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

طاء – الإحصاءات الزراعية والريفية

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٢٠ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ط) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية (E/CN.3/2017/27).

٢١ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة بشأن التطورات الأخيرة في الإحصاءات الزراعية والريفية (E/CN.3/2017/27) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

ياء – تنسيق البرامج الإحصائية

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٢٢ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ي) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليه تقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (E/CN.3/2017/28)، وتقرير لجنة كبار الإحصائيين من منظومة الأمم المتحدة (E/CN.3/2017/29).

٢٣ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير لجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية (E/CN.3/2017/28)، وتقرير لجنة كبار الإحصائيين من منظومة الأمم المتحدة (E/CN.3/2017/29) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

كاف – بناء القدرات الإحصائية

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٢٤ – نظرت اللجنة في البند ٤ (ك) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2017/30)، وتقرير الشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2017/31).

٢٥ – وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الأمين العام عن بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2017/30) وتقرير الشراكة في تسخير الإحصاءات لأغراض التنمية في

القرن الحادي والعشرين والبنك الدولي على بناء القدرات الإحصائية (E/CN.3/2017/31) (انظر الفصل الثالث، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

لام - المعايير المفتوحة المشتركة لتبادل البيانات والبيانات الوصفية وتقاسمها

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٢٦ - نظرت اللجنة في البند ٤ (ل) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها تقرير الجهات الراعية لمبادرة تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية (E/CN.3/2017/32).

٢٧ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علما بتقرير الجهات الراعية لمبادرة تبادل البيانات والبيانات الوصفية الإحصائية (E/CN.3/2017/32) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٨/٤٨).

ميم - متابعة مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات

الإجراءات التي اتخذها اللجنة

٢٨ - نظرت اللجنة في البند ٤ (م) من جدول أعمالها في جلستها السادسة المعقودة في ٩ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها مذكرة من الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بعمل اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2017/33).

٢٩ - وفي الجلسة نفسها، أحاطت اللجنة علماً بمذكرة الأمين العام عن مقررات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بالسياسات ذات الصلة بعمل اللجنة الإحصائية (E/CN.3/2017/33) (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرَّر ١١٨/٤٨).

الفصل الرابع

المسائل البرنامجية (شعبة الإحصاءات)

١ - نظرت اللجنة في البند ٥ من جدول أعمالها في جلستها السابعة المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٦، واستمعت إلى تقرير شفوي قدمه مدير شعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بشأن الأنشطة والخطط والأولويات الحالية للشعبة.

٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات ممثل الصين، وكذلك المراقبون عن تايلند، وساموا (باسم الدول الجزرية الصغيرة النامية)، وجمهورية إيران الإسلامية. وأدلى ببيان أيضا المراقب عن المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٣ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، أحاطت اللجنة علماً بالتقرير الشفوي الذي قدمه مدير شعبة الإحصاءات بشأن الأنشطة والخطط والأولويات الحالية للشعبة. وعلى وجه الخصوص، أحاطت اللجنة علما بمشروع برنامج عمل الشعبة لفترة السنتين ٢٠١٨ -٢٠١٩. وأذنت للمكتب بأن ينقح قائمة النواتج في برنامج العمل الحالي ٢٠١٦-٢٠١٧ حسب الاقتضاء (انظر الفصل الأول، الفرع باء، المقرر ١١٧/٤٨).

الفصل الخامس

جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة ومواعيد انعقادها

١ - نظرت اللجنة في البند ٦ من جدول أعمالها في جلستها السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وكان معروضا عليها الوثائق التالية التي قدمها ونقحها شفويا ممثل عن فرع الخدمات الإحصائية في شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية:

(أ) مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة التاسعة والأربعين للجنة ووثائقها (E/CN.3/2017/L.2)؛

(ب) مذكرة من الأمانة العامة عن مشروع برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الإحصائية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (E/CN.3/2017/34).

٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى المراقب عن سورينام ببيان.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٣ - في الجلسة السابعة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، أقرَّت اللجنة مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين، على النحو المبين في الوثيقة E/CN.3/2017/L.2، وبصيغته المنقحة شفوياً، وعهدت إلى المكتب بمهمة تبسيطه ووضعه في صيغته النهائية. وقرَّرت اللجنة أيضا أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة عليه (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

٤ - وفي الجلسة نفسها، قرَّرت اللجنة أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن تُعقد دورتها التاسعة والأربعون في الفترة من ٦ إلى ٩ آذار/مارس ٢٠١٨ (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

٥ - وفي الجلسة نفسها أيضا، وافقت اللجنة على مشروع برنامج عملها المتعدِّد السنوات للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ (E/CN.3/2017/34).

الفصل السادس

تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين

١ - نظرت اللجنة في البند ٧ من جدول أعمالها، في جلستيها السابعة والثامنة المعقودتين في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧.

٢ - وفي الجلسة السابعة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، قدم المقرر مشروع تقرير اللجنة عن دورتها الثامنة والأربعين (E/CN.3/2017/L.3)، بالإضافة إلى ورقة غير رسمية تتضمن مشاريع مقررات الدورة.

٣ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ببيانات بشأن نص مشاريع المقررات ممثلو المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والمكسيك، والسويد، والولايات المتحدة الأمريكية، وكوبا، والاتحاد الروسي، وبيلاروس، والصين، وإيطاليا، وسويسرا، وكولومبيا، وكذلك المراقبون عن الهند، وسورينام، وجمهورية إيران الإسلامية، وبنما، وأستراليا، ومنغوليا. وأدلى ببيان أيضا ممثل منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة.

٤ - وفي الجلسة نفسها أدلى مدير شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ببيان.

٥ - وفي الجلسة الثامنة المعقودة في ١٠ آذار/مارس، أدلى ببيانين ممثل المكسيك والمراقب عن جمهورية فنزويلا البوليفارية.

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

٦ - في الجلسة الثامنة، المعقودة في ١٠ آذار/مارس، اعتمدت اللجنة مشروع التقرير المتعلق بأعمال دورتها الثامنة والأربعين، بما في ذلك مشاريع المقرَّرات الواردة فيه، بصيغتها المنقحة شفويا، وعهدت إلى المقرِّر بمهمة تبسيطه ووضع صيغته النهائية.

الفصل السابع

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

١ - عقدت اللجنة الإحصائية دورتها الثامنة والأربعين في مقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٧ إلى ١٠ آذار/مارس ٢٠١٧. وعقدت اللجنة ثماني جلسات.

باء - الحضور

٢ - حضر الدورة ممثلو الدول الأربع والعشرين الأعضاء في اللجنة. وحضرها أيضا مراقبون عن دول أخرى أعضاء في الأمم المتحدة وعن دول غير أعضاء، وممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ومراقبون عن منظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة E/CN.3/2017/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - انتخبت اللجنة، في جلستها الأولى، المعقودة في ٧ آذار/مارس، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم بالتزكية:

الرئيس:

واسماليا **بيفار** (البرازيل)

نواب الرئيس:

زاكاري **موانغي تشيغي** (كينيا)

غيونغجون **يو** (جمهورية كوريا)

جورج - سيمون **أولريك** (سويسرا)

المقرر:

آيجا زيغوري (لاتفيا)

دال – جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

٤ – أقرت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في ٧ آذار/مارس، جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.3/2017/1.

٥ – وفي الجلسة نفسها، أقرت اللجنة برنامج العمل والجدول الزمني المؤقتين للدورة (E/CN.3/2017/L.1).

٦ – وفي الجلسة نفسها أيضا، دعت اللجنة المنظمات الحكومية الدولية التالية إلى المشاركة بصفة مراقب في دورتها الثامنة والأربعين: المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية؛ والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ ومركز التدريب الإحصائي لشرق أفريقيا؛ واللجنة الاقتصادية للمنطقة الأوروبية الآسيوية؛ والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة.

هاء – الوثائق

٧ – يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الثامنة والأربعين في الموقع الشبكي التالي: https://unstats.un.org/unsd/statcom/48th-session/documents/.